دراسات

مشـــــــــــروع (إسرائيـــــــل) الكبـــــــرى
الجذور التاريخية - الدوافع - ردود الافعال الاقليمية والدولية - الافاق المستقبلية

اعـــــــــداد

فريق باحثين مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

د. عمار عباس الشاهين

حنين محمد الوحيـــلي

حســن فاضـل سليـــم

نـــــور نبيـــه جميـــل

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

29 أيلــول 2025

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

المقدمة

يمثل مشروع (إسرائيل الكبرى) في القرن الحادي والعشرين محوراً استراتيجياً متنامياً، متجاوزاً جذوره التوراتية ليصبح سياسة توسعية عملية تتبناها التيارات اليمينية المتطرفة في (إسرائيل). يهدف هذا المحور إلى تحليل العوامل التي تشكل مستقبل هذا المشروع، فداخلياً، يتم تغذية المشروع بأيديولوجيا قومية دينية متشددة، ومخاوف ديموغرافية عميقة تشكل حجر الزاوية في استراتيجيات الضم. هذه المخاوف تدفع بسياسات ممنهجة مثل الاستيطان "الزاحف" والسيطرة على الموارد الحيوية، وخاصة المياه، لإنشاء وقائع على الأرض يصعب عكسها.

من ناحية أخرى، يواجه المشروع تحديات وجودية.وهي المقاومة، أثبتت قدرتها على تهديد عقيدة الأمن (الإسرائيلية) وكسر معادلة الردع، مما يضع قيوداً على الطموحات التوسعية. كما أن هناك تحولاً تدريجياً في الوعي الدولي، حيث بدأت المواقف الشعبية والأكاديمية العالمية تتقوض شرعية المشروع، حتى لو استمرت الحكومات في تقديم الدعم السياسي. على الصعيد الخارجي، يظل الدعم الأمريكي غير المشروط، السياسي والعسكري، هو المحرك الأبرز الذي يوفر (لإسرائيل) حصانة من العقوبات الدولية في الحاضر والمستقبل. في المقابل، يظهر الموقفان الأوروبي والعربي انقسامات وتناقضات، مما يمنح (إسرائيل) مساحة للمناورة.

إن عدم إعلان (إسرائيل) عن حدودها رسمياً ليس عشوائيا، بل هو استراتيجية مقصودة تسمح بممارسة سياسة "الضم الزاحف" دون مواجهة رد فعل دولي حاسم قد يترتب على إعلان رسمي للضم. هذا الغموض الاستراتيجي قد يُمكّنها من بناء حقائق على الأرض بشكل تدريجي ومستمر. وقد تحولت الفكرة من كونها مجرد رؤية دينية إلى ورقة سياسية رئيسية في عهد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، الذي يُعتبر أول مسؤول (إسرائيلي) يعبر عن رؤية لتحقيق أرض (إسرائيل الكبرى) بشكل رسمي. هذا التحول يعكس انتقال الفكرة من مجرد حلم إلى سياسة توسعية تُبرر الاستيطان والاحتفاظ بالأراضي المحتلة ومن هنا تنبع اهمية الدراسة التي تنطلق من اشكالية وتحاول البرهنة على فرضية.

اما الاشكالية فتقوم على اساس التساؤل المركزي الاتي: هل تعمل (إسرائيل) فعلا لإنشاء ما يعرف (بإسرائيل الكبرى)؟ وما هي دوافعها ووسائلها في انجاز ذلك الهدف؟ وما فرص تحقق هذا الهدف وردود الفعل الاساسية وافاقها المستقبلية؟

وللإجابة عن تلك الاسئلة فان الدراسة تنطلق من فرضية اساسية قوامها: ان مشروع (اسرائيل الكبرى) هو هدف تاريخي (لإسرائيل) ولقيادات الصهيونية بشكل عام وهو هدف استراتيجي بالنسبة لهم لتحقيق الامن المطلق والتوسع جغرافيا لتحقيق مكاسب امنية واقتصادية وبشرية وسياسية وبما يخلق نوع من الهيمنة القسرية القائمة على التوسع الجغرافي عبر الاحتلال والتهجير واخضاع دول المنطقة لإرادة المحتل القوي والمصمم على السيطرة، لا سيما انه يمتلك ادوات القوة المدعومة بالمدد الامريكي والتفكك والضعف العربي والاسلامي.

مشروع (إسرائيل الكبرى) – الجذور التاريخية بين اليهودية والصهيونية

الدكتور عمار عباس الشاهين

تدفع التطورات المتلاحقة للصراع العنيف في منطقة (الشرق الأوسط) إلى محاولة العودة للوراء لفهم الجذور الحقيقية للمزاعم الدينية والسياسية التي يتم التعويل إليها في كثير من الأفعال ومحركات الأحداث الكبرى التي تتعلق بالكيان (الإسرائيلي) الذي تم زرعه في المنطقة في بدايات القرن الماضي. اليهودية هي ديانة توحيدية، تضم التقاليد الروحية والثقافية والقانونية الجماعية للشعب اليهودي، وتستند في تعاليمها إلى التوراة كنصها الأساسي والتي أنزلت على موسى عليه السلام حسب المعتقدات اليهودية، ويُعد موسى عليه السلام أعظم الأنبياء على الإطلاق في اليهودية.

كما أن مفهوم الإله عندهم يشتمل على ثالوث مكون من (الرب والشعب والأرض) ويؤمن اليهود بأن الله لم يرسل أنبياء بعد عام ٤٢٠ قبل الميلاد، وينتظر اليهود مجيء المسيح المخلص في نهاية العالم الذي سيخلصهم من الشتات وسيعيد إنشاء مملكة (إسرائيل) وسيملك لأقاصي الأرض وسيقيم الوصايا، وسيبنى هيكل سليمان وسيسود السلام العالمي حتى يسكن الذئب مع الحمل ويؤمنون بأن المسيح لم يأت حتى الآن. وعندما بعث موسى برسالة التوحيد إلى بنى (إسرائيل) وفرعون مصر وقومه، وذلك فيما بين القرنين ١٣-١٤ قبل الميلاد تقريبا آمن بها بنو (إسرائيل) إلا قليلا منهم، وهنا نشأت الديانة اليهودية. وتطورت اليهودية بعد ذلك وانقسمت إلى مملكتين وهما مملكتا (إسرائيل) في الشمال ويهوذا في الجنوب وذلك في أواخر القرن السادس قبل الميلاد، وبالتالي تعتبر اليهودية من أقدم الديانات التوحيدية. كما تضم اليهودية مجموعة واسعة من النصوص والممارسات والمواقف اللاهوتية وأشكال التنظيم، فالتوراة هي جزء من النص الأكبر المعروف باسم التناخ أو الكتاب المقدس العبري، وأحكام وشرائع التوراة التي تشرحها الشريعة الشفوية وتسمى "الهلاخاه" والتي تمثلها النصوص اللاحقة مثل المدراش والتلمود. وتوجد في اليهودية مجموعة متنوعة من الحركات الدينية، والتي تنص معظمها على أن الله كشف قوانينه ووصاياه لموسى على جبل سيناء، وتتراوح أعداد أتباع الديانة اليهودية بين ١٤.٥ مليون إلى ١٧.٤ مليون معتنق في جميع أنحاء العالم، حيث إن تعداد اليهود في حد ذاته يعدّ قضية خلافية حول قضية من هو اليهودي؟

ويمتد تاريخ اليهودية لأكثر من ٣٠٠٠ سنة، وكان يُشار إلى العبرانيين وبنى (إسرائيل) باسم يهود وفى كتب لاحقة في التاريخ وهو "العهد القديم" استبدل بمصطلح اليهود بعد ذلك مصطلح أبناء (إسرائيل). ولليهود عدة أسماء منها: ١- اليهود. ٢- بنو(إسرائيل): و(إسرائيل) لقب يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم. ٣. الذين هادوا: كما قال عز وجل "إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ".(البقرة: ٦٢). ٤- أهل الكتاب: إشارة إلى اسمهم المتأخر خاصة بعد ظهور عيسى عليه السلام، وتميزهم عن أتباعه النصارى.

ولذلك يطلق هذا الاسم عليهم وعلى النصارى إشارة إلى أن الله أنزل عليهم كتابًا من السماء، وهو التوراة على موسى والإنجيل على عيسى عليهما السلام. وعلى أية حال فمصطلح اليهود [1] أشمل من بنى (إسرائيل) لأنه يطلق على الذين اعتنقوا الديانة سواء كانوا من بنى (إسرائيل) أو من غيرهم، في حين أن بنى (إسرائيل) وهم ذرية يعقوب عليه السلام قد يكون منهم اليهودي، أو النصراني أو المسلم أو سواهم. كما قدر أيضا عدد السكان اليهود في العالم بنحو ١٤.٣ مليون أو ما يقرب من ٠.٢ % من مجموع سكان العالم، و(إسرائيل) هي موطن لنحو ٤٣ % من جميع اليهود في العالم ويقيم نحو ٤٣ % من يهود العالم في الولايات المتحدة وكندا ويعيش معظم النسبة المتبقية في أوروبا، إلى جانب مجموعات أخرى من الأقليات المنتشرة منهم في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا وأستراليا، وهنا يأتي تساؤل مهم يدور في أذهان الكثيرين، **وهو هل هناك فرق بين اليهودي والصهيوني؟ والإجابة: نعم هناك فرق كبير وشاسع بينهما**

فاليهودي هو من يدين بالديانة اليهودية، أما الصهيوني فهو من يدعم الأيديولوجيا الصهيونية التي تؤيد تأسيس حكم يجمع شتات اليهود من جميع نواحي العالم لاستيطان أرض فلسطين بالقوة، وإقامةِ دولة يهودية مزعومة بها تسمَى زوراً بـ(إسرائيل).

---

[1] ولليهود تسعة وثلاثون سفرا من أسفارهم معتمدة يطلق عليها "العهد القديم" وهي أربعة أقسام:

(١) التكوين: ويختص بتاريخ العالم. (٢) والخروج: ويختص ببنى (إسرائيل) في مصر وخروجهم منها. (٣) والتثنية: ويختص بأحكام الشريعة اليهودية، وسفر اللاويين ويختص بشئون العبادات. (٤) وسفر العدد: ويختص بإحصاء اليهود لقبائلهم وجيوشهم وأموالهم.

أما القسم الثاني من العهد القديم: فيتكون من أثني عشر سفرا، خاصة بتاريخ بنى (إسرائيل) بعد استيلائهم على أرض كنعان (أرض فلسطين حاليًا).

والقسم الثالث من خمسة أسفار تختص بالأناشيد والعظات، والرابع من سبعة عشر سفرا كل منها يختص بتاريخ نبى من أنبيائهم بعد موسى.

أما التلمود: فهو مجموعة شروح للشرائع المنقولة شفاهه عن موسى، وهما تلمودان: واحد تم تدوينه في فلسطين، والثاني كتب في بابل.

وانقسم اليهود إلى أكثر من فرقة، اختلفت فيما بينها حول الأخذ بأسفار العهد القديم والأحاديث الشفوية لموسى أو إنكار بعضها. وأهم هذه الفرق خمس فرق: الفريسيون (الربانيون)، الصدوقيون، والسامريون، والحسديون، والقراءون (الكتابيون المتمسكون بالأسفار)، ويعرفون أيضا بالعنانيين نسبة إلى مؤسسها عنان بن داود). ولم يبق من هذه الفرق إلا الربانيون والقراءون، وبينهما اختلافات شديدة حول الطقوس والشرائع والمعاملات. أما اليهود المعاصرون فينقسمون بين "سفارديم" وهم اليهود الشرقيون -بمن فيهم ذوو الأصول العربية والأسبان والبلقان، و"أشكنازيم": وهم اليهود الغربيون.

ووفق ذلك يكون (الإسرائيلي) هو المواطن الذي يسكن دولة فلسطين المحتلة (إسرائيل). فهناك فرق كبير بين اليهودية كديانة والصهيونية كحركة سياسية وكيان استعماري متطرف، ولابد للإشارة إلى نقطة مهمة وهي أن كثيرا من اليهود في الغرب يعارضون سياسات (إسرائيل) ويرفضون الصهيونية بكل أشكالها ويعارضون أيضاً وجود دولة تسمى (إسرائيل).

الصهيونية: هي اسم لحركة وأيديولوجية تعبر عن رغبات وطموحات الشعب اليهودي في العصر الحديث وفى مقدمتها "العودة إلى أرض (إسرائيل)" أي (فلسطين) على حد تعبير هذه الحركة.

وكان أول من استخدم هذا المصطلح المفكر والكاتب اليهودي نتان بيرنبويم (1864 - 1937)، مقتبسا المصطلح من كلمة "صهيون" للإشارة إلى الحركة المتجددة التي تؤيد "عودة" الشعب اليهودي إلى فلسطين وتحقيق أحلامه وأُمنياته، والتي أطلق عليها اسم "محبو صهيون" (حوففى تسيون)، حيث كان الهدف الرئيسي للحركة هو إعادة إنشاء وطن قومي يهودي ومركز ثقافي في فلسطين من خلال تسهيل عودة اليهود من الشتات، وكذلك إعادة إنشاء دولة يهودية (ما عُرف عادة بالدولة العلمانية ذات الأغلبية اليهودية)، مع تحقيق هدفها عام 1948 بإنشاء (إسرائيل).

ووُصفت الصهيونية بأنها أحد أشكال الاستعمار الاستيطاني فيما يتعلق بفلسطين والقضية الفلسطينية، وكثير من آباء الصهيونية أنفسهم وصفوها بالاستعمار، مثل زئيف جابوتينسكي وهو قيادي في الحركة الصهيونية والقائل إن "الصهيونية مغامرة استعمارية"، والواقع أن الصهيونيين استطاعوا الاستفادة من المعتقدات الدينية وتسخيرها لخدمة التوجهات السياسية التي نادت بها الحركة الصهيونية، وقد أقر اسم "الصهيونية" في المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في بازل [1] في سويسرا في عام ١٨٩٧.

وتعود جذور الصهيونية إلى قرون ماضية من حيث أشكال التعبير، إذ ظهرت حركات يهودية تنادى بـ "العودة إلى أرض (إسرائيل)"، وكانت هذه الحركات تثير الحماس في نفوس اليهود بأن "الخلاص قريب جد" مستغلة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي كان يمر بها اليهود في مختلف الدول التي كانوا يعيشون فيها.

والواقع أن مجيء اليهود إلى فلسطين في السابق كان لأهداف دينية خالصة، مثل الحج والتبرك أو للموت والدفن في الأرض المقدسة.

---

(1) تعود جذور تأسيس (إسرائيل) إلى المؤتمر الصهيوني الأول، الذي عقد في مدينة بازل السويسرية سنة 1897، وهو المؤتمر الذي تبنى تأسيس وطن معترف به للشعب اليهودي على "أرض الميعاد". ثم جاءت اتفاقية سايس_بيكو في عام 1916 لتعزز ما أوصى به المؤتمر الصهيوني، فتعهدت بإنشاء دولة لليهود. وجاءت الخطوة الأهم عام 1917، حينما أصدر بلفور وعده الذي تعهد فيه بـ"إنشاء وطن قومي لليهود" على أرض فلسطين التاريخية، وورد في خطابه " إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين".

ولكن من الواضح أن مثل هذا التوجه قد تغير ابتداءً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر في أعقاب ظهور تيارات وحركات فكرية وسياسية وأدبية يهودية ثم صهيونية دعت بوضوح إلى الهجرة إلى فلسطين على أساس قومي لتجسيد فكرة "إعادة بناء صهيون" و"تحقيق آمال الشعب اليهودي بالعيش في وطن أجداده". وقد ظهرت بوادر الحركة الصهيونية من خلال كتابات مجموعة من المفكرين اليهود الدينيين والسياسيين أمثال الحاخام يهودا حي القلعي (1798- 1878) والحاخام تسفي هيرش كاليشر (1795-1874) وغيرهما ممن دعوا إلى هجرة يهودية في مطلع القرن التاسع عشر إلى فلسطين وإقامة مستوطنات ووضع الأُسس الثابتة "لتجديد ملك اليهود".

وظهرت أطروحات من قبل عدد من المفكرين اليهود الآخرين أمثال موشى هيرش (1812-1875) ممن نادوا بضرورة تحقيق استقلال ثقافي - حضاري لليهود باعتبارهم "أقلية قومية لها ميزة خاصة" ضمن إطار الدولة الاشتراكية، وظهر تيار صهيوني آخر نادى بوجوب اندماج اليهود في المجتمعات الأوروبية التي كانوا يعيشون فيها ومحاربة الشعور بالغربة والحياد، وظهر تيار آخر في الصهيونية رأى أن الحل الوحيد لمشكلة اليهود يتحقق فقط عن طريق توطينهم في فلسطين وهو ما يُرضى الدول الأوروبية التي ستتخلص من إرث مسألة اليهود.

وتعمق الجدل والنقاش داخل التيارات اليهودية - الصهيونية في القرن التاسع عشر إلى أن وجه الصحفي المجرى اليهودي ثيودور زئيف هرتزل دعوة إلى عقد المؤتمر الأول للحركة الصهيونية في عام 1897 في بازل - سويسرا. ولهذا يُعتبر هرتزل المؤسس الحقيقي والفعلي للحركة الصهيونية فكرًا وممارسة، والواقع أن هرتزل قد اقتنع بعد اطلاعه على مجريات الأمور والأحداث السياسية الدولية، بضرورة الاعتماد على دولة كبيرة ذات نفوذ واسع لتأمين الأرض والاستيطان للصهيونيين، فحاول - مع السلطان العثماني ومع القيصر الألماني - تجنيد الدعم اللازم لتحقيق المشروع الصهيوني ولكن دون جدوى. إلا أن هرتزل لم ييأس من متابعة المحاولات فأجرى اتصالات مع القيصر الروسي ومع البابا ومع شخصيات سياسية عالمية أخرى، وعلى الرغم من كل هذا مراده لم يتحقق في عهده إنما وضعت محاولاته الدؤوبة المسألة اليهودية في مقدمة القضايا التي ستقف أمام الدول العظمى حينما يحين الوقت لاتخاذ قرارات مهمة، وبالفعل تتوجت مساعي هرتزل وخلفائه من بعده وفى مقدمتهم حاييم وايزمان بالحصول على تصريح بلفور في عام 1917.

وقد تعرضت الحركة الصهيونية إلى عدة انقسامات فظهرت تيارات متنوعة ومنها الصهيونية الدينية والصهيونية العملية والصهيونية السياسية وغيرها، والمتتبع لنشاطات الحركة الصهيونية على وجه الإجمال يجد أن الصهيونية نجحت في تحقيق مشروع بازل الذي أسسه هرتزل وهو المشروع الذي حول القضية اليهودية من مجرد قضية أقلية مغمورة إلى مسألة عالمية تحتاج إلى اعتراف بوجودها وتطلب حلًا لها، ثم بعد ذلك نجحت الحركة الصهيونية في إقامة مؤسسات لها مثل "كيرن هيسود" (الصندوق التأسيسي) و"كيرن كييمت" (الصندوق القومي اليهودي) وغيرهما.وسعت هذه المؤسسات إلى جمع الأموال والتبرعات من أثرياء اليهود بغية شراء وامتلاك الأراضي في فلسطين وإقامة المستوطنات اليهودية عليها، لتكون نواة للدولة اليهودية المزمع تأسيسها والإعلان عنها في المستقبل.

كما أقامت "الوكالة اليهودية التي تشكل الجهاز التنفيذي للحركة الصهيونية، والتي أصبح من أبرز مهامها بعد قيام دولة (إسرائيل) تشجيع هجرة اليهود من مختلف أنحاء العالم إلى فلسطين، وجمع الأموال ورعاية مصالح اليهود في العالم وتوطيد العلاقات معهم. وتحقق بعد ذلك المشروع الصهيوني في عام 1947 عندما اتخذت الأمم المتحدة قرارها رقم 181 الداعي إلى إنشاء دولتين في فلسطين الواحدة يهودية والثانية عربية والمعروف باسم "قرار التقسيم"، وأما على أرض الواقع فقد نجحوا في الإعلان عن دولتهم هذه في عام 1948، وأخذت مختلف الدول المؤيدة لها بالاعتراف بها.

وتعرضت الحركة الصهيونية إلى قرار أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1975 اعتبرها حركة عنصرية، لكن القرار ألغى في عام 1992، واعتبر العرب والمؤيدون للقضية الفلسطينية أن الحركة الصهيونية حركة استعمارية غربية عنصرية.

طرح توراتي (لإسرائيل) الكبرى

وطرح حزب "الليكود" مشروع (إسرائيل الكبرى) منذ وصوله بزعامة مناحيم بيغن إلى السلطة في (إسرائيل) عام 1977، وحوّله إلى برنامج سياسي بني على أفكار ولدت قبل ذلك بكثير وتبعتها التغييرات باستخدام الاسم التوراتي للضفة الغربية "يهودا والسامرا "والترويج للاستيطان اليهودي. يستند داعمو اليمين المتطرف الذين يتبنون هذه المعتقدات التوراتية، إلى نصوص أهمها ما ورد في سفر التكوين [1]، إضافة إلى أصوات داخل الحركة الصهيونية تدعو إلى توسيع حدود (إسرائيل) لتشمل أجزاء واسعة من (الشرق الأوسط).

ولعل من أبرز هذه المعتقدات ما كتبه ديفيد بن غوريون أحد مؤسسي دولة الاحتلال عامي1937 و1938 عن أن "إقامة الدولة، حتى لو كانت على جزء بسيط فقط من الأرض هي التعزيز الأقصى لقوتنا في الوقت الحالي ودفعة قوية لمساعينا التاريخية، سنحطم الحدود التي تفرض علينا ليس بالضرورة عن طريق الحرب".

طرح حزب "الليكود" مشروع (إسرائيل الكبرى) منذ وصوله بزعامة مناحيم بيغن إلى السلطة في (إسرائيل) عام 1977، وحوله إلى برنامج سياسي بني على أفكار ولدت قبل ذلك بكثير وتبعتها التغييرات باستخدام الاسم التوراتي للضفة الغربية "يهودا والسامرا" والترويج للاستيطان اليهودي.

---

[3] أرض الميعاد: يشار إلى (إسرائيل) الكبرى في بعض الأحيان باسم أرض الميعاد (المعرفة في سفر التكوين 15: 18-21)، أو أرض (إسرائيل)، تدعى أيضًا أرض (إسرائيل) الكاملة أو كامل أرض (إسرائيل) (بالعبرية: ארץ ישראל השלמה). تعتبر هذه ترجمة أكثر دقة من (إسرائيل الكبرى)، والتي تستخدم باللغة الإنجليزية ولكن ليس لها أي نظير حقيقي في العبرية. يحتوي التناخ (العهد القديم من الكتاب المقدس) على ثلاثة تعاريف جغرافية لأرض (إسرائيل). يبدو أن التعريف الأول الموجود في سفر التكوين 15: 18-21 يحدد الأرض التي أعطيت لجميع أبناء إبراهيم، بما في ذلك إسماعيل وزمران ويقشان ومديان، إلخ. وهو يصف مساحة كبيرة من جدول مصر إلى نهر الفرات»، التي تضم كل من (إسرائيل) الحديثة والأراضي الفلسطينية ولبنان وسوريا والأردن والعراق، وكذلك الكويت والسعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان واليمن ومعظم تركيا والأرض الواقعة شرق نهر النيل.

وتاريخيا تعود جذور ذلك المشروع إلى معتقدات دينية تفيد أن الأرض الموعودة تمتد من نهر النيل في مصر إلى نهر الفرات في سوريا والعراق.

وطالبت عصابة "أرغون" الصهيونية المتطرفة، التي ظهرت خلال فترة الانتداب البريطاني بأرض فلسطين (1922-1948) والتي أُدمجت في الجيش (الإسرائيلي) لاحقا، بأن تكون دولة فلسطين التاريخية والأردن دولة يهودية. تحويل تلك العقيدة التوراتية إلى برنامج سياسي يُنفذ على الأرض أخطر ما يعمل عليه نتنياهو في ظل حرب الإبادة (الإسرائيلية) على غزة منذ 7 تشرين الأول، واستهداف القوة العسكرية السورية بعد سقوط النظام في كانون الأول 2024 والأزمات التي تعيشها سوريا، وشن الحرب على لبنان.

نتنياهو تحدَّث لقناة i24 (الإسرائيلية)، مشيرا الى الحلم (الإسرائيلي) بوصفه مهمة أجيال يُسلمها جيل إلى جيل، وكيف أنه يشعر بأنه في مهمة روحية وتاريخية من أجل الشعب اليهودي، خارطة (إسرائيل) الكبرى التي يرفعها نتنياهو تشمل كامل فلسطين التاريخية ومساحتها 27 ألف و27 كيلومترا مربعا ولبنان ومساحته 10 آلاف و452 كيلومترا مربعا والأردن ومساحته 89 ألف و213 كيلومترا مربعا، وأكثر من 70 بالمئة من مساحة سوريا البالغة 185 ألفا و180 كيلومترا مربعا ونصف مساحة العراق البالغة 438 ألفا و317 كيلومترا مربعا ونحو ثلث الأراضي السعودية البالغة مساحتها مليونين و149 ألف و690، وربع مساحة مصر البالغة نحو مليون كيلومتر مربع وجزء من الكويت البالغة مساحتها 17 ألفا و818 كيلومترا مربعا.

الجذور الفكرية للمشروع الصهيوني من الدولة اليهودية إلى (إسرائيل الكبرى)

شهدت أوروبا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين تصاعد النزاعات القومية ومعاداة السامية ما جعل من الصعب على الجاليات اليهودية الاندماج في البلدان المضيفة خاصة في أوروبا الشرقية وروسيا القيصرية، وأمام هذا الوضع برز الصحافي تيودور هرتزل الذي قدّم حلاً للمسألة اليهودية حيث اقترح تأسيس وطن قومي يجمع شتات اليهود في العالم، وقد قدّم الإطار النظري والتطبيقي لهذا الحل في كتابه "الدولة اليهودية".

ولم يكن هرتزل يدرك – أو ربما كان يدرك – أن ما عرضه في هذا الكتاب سيصبح النص التأسيسي لمشروع سياسي عسكري استعماري يمتد لقرون ويسعى لابتلاع المزيد من الأراضي العربية، واليوم ونحن نقف أمام تصريحات بنيامين نتنياهو، يصبح من الضروري العودة إلى هذا الكتاب لفهم المنطلقات الفكرية والدينية والأطماع الاستيطانية التي قامت عليها (إسرائيل).

تيودور هرتزل وتأسيس الصهيونية

تيودور هرتزل أو بنيامين زئيف (1860 – 1904)، هو كاتب وصحافي نمسوي مجري والأب الروحي للحركة الصهيونية ومؤسس الدولة اليهودية، وُلد في بودابست – المجر في عائلة يهودية علمانية وهو ابن جانيت ويعقوب هرتزل، بعد انتقاله إلى فيينا عقب وفاة أخته بولين عام 1887، التحق بكلية الحقوق ثم درس الأدب وأصبح ناشطاً في الصحافة حيث عمل في صحيفة ألمانية.

تابع هرتزل قضية دريفوس التي سرعان ما أصبحت قضية رأي عام مرتبطة بمعاداة السامية، وفي عام 1895 ألّف كتيب "الدولة اليهودية" الذي نشر عام 1896، وطرح فيه فكرة عملية لإنشاء دولة قومية تجمع شتات اليهود في العالم، وبرغم أن هرتزل لم يكن السبّاق إلى هذه الفكرة فإن بساطة طرحه والسياق الذي نشر فيه الكتيب في ظل تزايد اضطهاد اليهود وحادثة دريفوس ساعدا على انتشار أفكاره بسرعة في صفوف اليهود.

قسّم هرتزل الكتيب إلى قسمين رئيسيين

قسم عرض فيه المسألة اليهودية وأسباب اضطهاد اليهود وقسم طرح فيه الخطة العملية لإنشاء الدولة القومية، وركز هرتزل على أدق التفاصيل المتعلقة ببناء الدولة الجديدة وتنظيم الهجرة إليها، بشكل يوحي بحنكة وذكاء وبراغماتية في التخطيط الاستعماري.

رفض هرتزل فكرة اندماج اليهود في المجتمعات معتبراً أن هذا الاندماج مستحيل في ظل رفض هذه المجتمعات لهم وأنه لا يوجد حل سوى إنشاء دولة مستقلة لهم تجمع اليهود باعتبارهم أمة لا مجرد طائفة دينية، وأرجع أسباب اضطهادهم ومعاداة السامية إلى التعصب الديني وضيق الأفق لدى "الشعوب المضيفة" إضافة إلى المنافسة الاقتصادية الناتجة عن تفوق اليهود في التجارة والمال، واتهامهم بالسيطرة على الاقتصاد والسياسة ما تسبب في اضطهادهم.

كانت خطة هرتزل لتفادي هذا الاضطهاد تتمثل في إنشاء دولة مستقلة بدعم من القوى العظمى على أرض الأرجنتين أو فلسطين، فقد رأى أن الأرجنتين خيار ممكن لغناها بالموارد وقلة ارتباطها بالصراعات السياسية ومساحتها الشاسعة الا ان فلسطين كانت الخيار الأفضل لارتباطها بالخلفية الدينية في المخيال اليهودي حيث تُعد أرض الميعاد وفق النصوص التوراتية بوعد الرب للنبي إبراهيم، وقد حدد هرتزل حدود هذه الأرض الموعودة من نهر النيل إلى نهر الفرات وأضفت هذه الفكرة الدينية لمشروعه بعداً عقائدياً إذ اعتُبرت فلسطين جزءاً من الوعد الإلهي في طريق إنشاء (إسرائيل) الكبرى وإقامة مملكة الرب بقيادة ملك من نسل داوود.

التخطيط العملي عند هرتزل

انتقل هرتزل بعد ذلك إلى التخطيط العملي لدخول هذه الأرض عن طريق الهجرة التي ستتكفل بتنظيمها "الشركة اليهودية"، وكان هدفها تنظيم الأمور المالية وشراء الأراضي في البلد الجديد من خلال بيع عقارات اليهود في الدول المضيفة وتحويلها إلى رؤوس أموال لشراء الأراضي، إضافة إلى تمويل المشاريع الكبرى واستقطاب المستثمرين لبناء المستوطنات على النمط الحديث. وفيما يتعلق بالهجرة شدد هرتزل على أن تكون جماعية بحيث يجري نقل المهاجرين ضمن مجموعات مترابطة (عائلات، أصدقاء، سكان مدينة واحدة) لتسهيل اندماجهم، كما دعا إلى إرسال العمال والفلاحين أولاً لزراعة الأراضي وتهيئتها ثم التجار والحرفيين لإحياء الاقتصاد وأخيراً الكهنة لقيادة المجتمع أخلاقياً والحفاظ على الهوية الثقافي، وأكد أيضاً ضرورة تأسيس منظمة يهودية تمثل الشعب اليهودي على المستوى العالمي لتتولى التنسيق بين الدول المضيفة والمشروع الصهيوني إضافة إلى أهمية وجود كفيل قوي يضمن حماية الدولة في بداياتها سياسياً وعسكرياً.

أما الاستيطان فكان مقترحاً أن يبدأ في المناطق الزراعية والصحراوية ثم التوسع نحو المدن، أما الملامح السياسية للدولة اليهودية فتمثلت في دستور يضمن حقوق اليهود وحكومة علمانية على النمط الأوروبي وقوانين مدنية وجيش منظم قوي، كما دعا هرتزل إلى عقد معاهدات مع الدول الأخرى وتبادل الامتيازات الاقتصادية والسياسية وتسليم المجرمين لجعل الدولة اليهودية جزءاً من النظام العالمي.

والمتأمل في هذا الكتيب يلحظ بوضوح النية الاستعمارية لدى هرتزل إذ تجاهل تماماً مسألة التعايش مع السكان الأصليين وكأنه يتحدث عن أرض بلا شعب، كما أن هناك مفارقة واضحة في دعوته لدولة علمانية من جهة ورفعه شعار "العودة إلى الأرض الموعودة" من جهة أخرى وهو ما يكشف التناقض بين البعدين السياسي والديني في مشروعه، وبعد وفاة هرتزل عام 1904 وبدعم من القوى الاستعمارية الكبرى كبريطانيا التي منحت الحركة الصهيونية وعد بلفور عام 1917 دخلت رؤيته حيز التنفيذ، وتأسست دولة (إسرائيل) سنة 1948 بعد تطبيق العديد من المبادئ التي وردت في كتاب "الدولة اليهودية".

نتنياهو وإحياء الفكرة التوسعية

أعاد التصريح الأخير لرئيس الوزراء (الإسرائيلي) بنيامين نتنياهو فكرة (إسرائيل الكبرى) إلى الواجهة السياسية والدينية، إذ قال لقناة i24 (الإسرائيلية) "إنني في مهمة تاريخية وروحانية ومرتبط عاطفياً برؤية (إسرائيل) الكبرى، وهذا التصريح تطور لفكر هرتزل والحاخامات من بعده الذين يبررون التوسع الاستعماري بالرؤية الروحانية والدينية لليهود تجاه فلسطين والسعي لترسيخ الهيمنة على أراضٍ عربية تحت غطاء الدين ومزاعم تحقيق نبوءة (إسرائيل الكبرى) بدعم أميركي غير مشروط وانقسام عربي وموجات تطبيع تسمح لهذه الهيمنة بالمضي قدماً من دون خشية من ردع حقيقي، وتعتبر خطة نيون أحد الأمثلة على هذا المشروع الاستيطاني التوسعي حيث يقع نسف الدول العربية من الداخل من خلال زرع الفتن وإشعال الطائفة والحروب الأهلية وإبرام معاهدات تجعلها في حاجة دائمة إلى (إسرائيل). وفي ضوء ما يحدث اليوم يبدو جلياً أن احتلال غزة هو الهدف التالي للمشروع الصهيوني ولن يكون بالتأكيد الهدف الأخير وتصريحات نتنياهو تؤكد ذلك، بل وتؤكد أن حرب تشرين الاول لم تكن دفاعاً عن النفس بل كانت إشارة لبداية هذا المشروع الاستعماري، الذي حاولت المقاومة اجتثاثه قبل تحققه لكنها دفعت ثمناً باهظاً ولا تزال تدفعه.

من نص مؤسس إلى سياسات يومية

في ظل سياسات نتنياهو نفهم أن المشروع الصهيوني منذ بدايته لم يكن مجرد محاولة لحل المسألة اليهودية أو حماية اليهود من الاضطهاد بل كان مشروعاً استعمارياً توسعياً يتجاوز حدود فلسطين، ولا يمكن اعتباره مشروعاً سياسياً بحتاً فالبعد الديني التاريخي [4] والوجودي حاضر بقوة في خطابات الساسة والحاخامات قبل حتى تأسيس (إسرائيل).

إن المشروع الذي خطه هرتزل قبل أكثر من 120 عاماً ودعمه ساسة اليمين المتطرف لا يزال حياً يتكيف مع الظروف ويحمله قادة مثل نتنياهو لكن بأساليب القرن الحادي والعشرين، ويبقى السؤال المطروح هل نعيش اليوم الفصل الأخير من مشروع (إسرائيل) الكبرى بتوقيع نتنياهو؟ وهل الدول العربية على موعد مع احتلال مباشر مع عدوها التاريخي؟

---

[4] يكمل رئيس الوزراء (الإسرائيلي) **بنيامين نتنياهو** بإعلانه، تأييد رؤية (إسرائيل الكبرى) مشروعا توراتيا يستحضر الموروث التلمودي لتبرير سياساته التوسعية، خاصة وأنه توعّد قبل أعوام بقيادة (إسرائيل) إلى ما سماه "قرنها المئوي"، وفاجأ الجمعية العامة للأمم المتحدة في 22 أيلول 2023 بعرضه "خريطة (إسرائيل) تتضمن غزة والضفة". المشروع يتبناه اليمين (الإسرائيلي) المتشدد المتحالف اليوم مع نتنياهو، طرحه زعيم حزب "**البيت اليهودي**" المتطرف بتسالئيل سموتريتش عام 2016، وكان حينها عضوا في الكنيست، مشيرا في مقابلة تلفزيونية إلى أن "حدود (إسرائيل) يجب أن تمتدّ لتشمل دمشق، إضافة إلى أراضي 6 دول عربية هي سوريا ولبنان والأردن والعراق وجزء من مصر ومن السعودية، لتحقيق الحلم الصهيوني من النيل حتى الفرات".

مصادر المحور الاول:

1 - الصهيونية والعنصرية، أبحاث المؤتمر الفكري حول الصهيونية، بغداد تشرين الثاني، 1977، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

2 - محمود شيت خطاب، العسكرية (الإسرائيلية)، دار الفكر، بيروت، 1970

3 - https://www.almayadeen.net/Blog/%D9%85%D9%86-%

4 – (إسرائيل).. دولة أسستها حركات صهيونية بعد تهجير شعب فلسطين https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2010/12/15/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84

5 - بين اليهودية والصهيونية.. فى فهم جذور الصراع وتعقيداته https://www.siyassa.org.eg/News/21877.aspx

6 - خطة نتنياهو لتنفيذ مشروع (إسرائيل الكبرى) الرابط https://www.aljazeera.net/opinions/2025/8/15/%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%

دوافع الدعوة لإحياء مشروع (إسرائيل) الكبرى

الباحثة حنين محمد الوحيلي

لم يكن مشروع "(إسرائيل) الكبرى" في أي مرحلة من تاريخ الدولة العبرية المحتلة سياسة رسمية معلنة، بقدر ما ظل خطاباً أيديولوجياً متجدداً يتقاطع مع السياقات الإقليمية والدولية. لكن ما يلفت النظر في السنوات الأخيرة هو أن هذا المشروع الذي ارتبط في بداياته بالكتابات الصهيونية "التنقيحية" ورؤية "جابوتنسكي" في "جدار الحديد"، بدأ يعود إلى الواجهة في خطابات وتصريحات سياسية علنية لرموز اليمين القومي–الديني، وفي ممارسات ميدانية على الأرض كالتوسع الاستيطاني وتثبيت الهوية اليهودية للدولة عبر التشريعات إضافة إلى استثمار التحولات الإقليمية مثل اتفاقات أبراهام واكتشافات الغاز في (شرق المتوسط).

من هنا تأتي أهمية تحليل الدوافع التي تغذي هذا الإحياء، فهي ليست مجرد امتداد لفكر قديم بل انعكاس لمعادلات أمنية واقتصادية وسياسية راهنة تمنح المشروع بيئة خصبة لإعادة إنتاجه في الخطاب العام بل وأحياناً على منصات رسمية.

اولا: الدوافع الأيديولوجية–التأريخية (في حاضر المشروع)

رغم أن الخلفية الفكرية لمشروع "(إسرائيل) الكبرى" تناولها منظرو الصهيونية التنقيحية منذ بدايات القرن العشرين، إلا أن أهميتها في سياق اليوم تكمن في كيفية استدعائها كدافع لإحياء المشروع. فمقولات مثل "جدار الحديد" أو "التقسيم الإقليمي" لا تقرأ اليوم كمجرد نصوص قديمة بل كمرجعيات يستشهد بها في خطاب اليمين القومي–الديني لتبرير التوسع ورفض أي حلول قائمة على الانسحاب [1].

إن استدعاء هذه النصوص في الحاضر يستخدم لتأكيد أن المشروع التوسعي ليس فكرة طارئة بل امتداد لمنظور استراتيجي قديم ما يمنح الخطاب الجديد شرعية تاريخية مزعومة [2].

بهذا المعنى يصبح البعد الأيديولوجي محفزاً سياسياً في اللحظة الراهنة أكثر من كونه مجرد جذور فكرية وهو ما يميزه عن التحليل التاريخي البحت الذي تم عرضه في المحور الأول.

ثانيا: الدوافع الأمنية–العسكرية

يعتبر هاجس الأمن أحد أهم المحركات وراء الدعوة إلى إحياء مشروع "(إسرائيل) الكبرى". فمنذ قيام الدولة العبرية ظل النقاش قائماً حول غياب العمق الاستراتيجي إذ لا تتجاوز المسافة بين الساحل والحدود الشرقية عشرات الكيلومترات في بعض المناطق وهو ما يجعل الكيان عرضة لأي تهديد صاروخي أو هجوم مباغت. لذلك برزت فكرة أن توسيع المجال الحيوي أو السيطرة على مناطق مرتفعة ومعابر إقليمية قد يوفر عمقاً دفاعياً وردعياً ضرورياً. وقد طرحت هذه الحجج مراراً لتبرير السيطرة على الضفة الغربية والجولان وربطها بالتصورات الأمنية الواسعة التي ترى أن أمن (إسرائيل) لا يتحقق داخل حدود 1967 وحدها.

كما يستحضر الدافع الأمني في الخطاب الرسمي باعتباره مبرراً لتوسيع السيطرة الجوية على الأجواء الإقليمية، وضمان حرية التحرك العسكري في جبهات متعددة. فالجيش (الإسرائيلي) لا يكتفي بالدفاع بل يطبق عقيدة "المعركة بين الحروب" التي تقوم على الضربات الاستباقية في سوريا وغزة ولبنان وهو ما يعكس تصوراً أوسع بأن حماية الحدود تبدأ من خارجها. هذه الرؤية ترتبط بعقيدة "الضربات الوقائية" التي ترى في التوسع المؤقت أو الدائم وسيلة لتحييد الأخطار قبل أن تتحول إلى تهديد وجودي. وقد وثقت دراسات استراتيجية غربية أن الأمن (الإسرائيلي) يعرف دائماً بكونه "أمناً هجومياً" يقوم على المبادرة والضغط المتواصل، لا الاكتفاء بالدفاع داخل الحدود القائمة [3].

ويتضح البعد الأمني أيضاً في سياسات الجدار الفاصل وانتشار القواعد العسكرية على المرتفعات وحرص (إسرائيل) على إبقاء وجودها العسكري في مناطق حساسة مثل غور الأردن باعتباره "الحدود الدفاعية الطبيعية". وفي السنوات الأخيرة برز استخدام هذا الدافع في النقاشات العلنية حول مستقبل الضفة الغربية وغزة، حيث يؤكد مسؤولون في اليمين أن الانسحاب الكامل من هذه المناطق يعني "فتح الباب لتهديد وجودي جديد"، ما يستخدم كذريعة لإدامة السيطرة.

وعلى المستوى العربي–الفلسطيني ينظر إلى هذا البعد الأمني باعتباره ذريعة دائمة للتوسع، إذ تتحول المخاوف الأمنية إلى أداة تبرير لسياسات الاستيطان واحتلال الأراضي. وقد أشار باحثون فلسطينيون إلى أن مفهوم الأمن في الفكر (الإسرائيلي) يتجاوز الحماية ليشمل "السيطرة على المجال" من النهر إلى البحر بل وأحياناً أبعد من ذلك في الخيال السياسي [4]. وهو ما يعني أن الأمن لا يعرف كوظيفة دفاعية بحتة بل كشرط لتوسيع السيطرة وتعزيز المشروع التوسعي كلما سنحت الفرصة.

ثالثا: الدوافع السياسية–الداخلية

إلى جانب الدوافع الأيديولوجية والأمنية لعبت التحولات السياسية الداخلية دوراً محورياً في إعادة إحياء مشروع (إسرائيل الكبرى)، خصوصاً مع صعود اليمين القومي–الديني منذ عقدين. فقد شهدت الساحة الحزبية (الإسرائيلية) تراجع وزن التيارات الوسطية واليسارية مقابل تنامي قوة أحزاب تتبنى خطاباً توسعياً صريحاً. هذا التحول انعكس في الخطاب السياسي العلني حيث لم تعد فكرة السيطرة على "أرض (إسرائيل) التاريخية" مجرد موضوع ثقافي أو ديني بل باتت تطرح من على المنصات الرسمية كجزء من هوية الدولة.

من أبرز الأمثلة على ذلك ما حدث في آذار 2023 حين ظهر وزير المالية "بتسلئيل سموتريتش" في باريس وألقى خطاباً أمام خريطة تظهر "(إسرائيل)" متوسعة لتشمل الأردن وفلسطين التاريخية. هذا التصرف لم يكن مجرد زلة رمزية بل إشارة واضحة إلى أن الخطاب التوسعي أصبح جزءاً من التعبئة السياسية العلنية، وهو ما أثار ردود فعل عربية ودولية واسعة استنكرت ما عد "إحياءً علنياً" لفكرة (إسرائيل الكبرى) [5].

كما يلاحظ أن هذا الخطاب يجد جذوره في ديناميات السياسة الداخلية، حيث يستثمر في الصراعات الانتخابية وتشكيل الائتلافات الحكومية. فاليمين القومي–الديني يوظف رموز التوسّع لتعزيز شعبيته بين قاعدته الناخبة، خصوصاً في المستوطنات والدوائر الدينية المتشددة.

ويقدم نفسه بوصفه الضامن الوحيد لأمن الدولة وهويتها القومية. وبذلك تتحول فكرة "إحياء المشروع" إلى أداة للمزايدة السياسية حيث يتنافس السياسيون على إظهار تصلبهم في قضايا الأرض والسيادة.

إلى جانب ذلك جاء قانون القومية لعام 2018 ليكرس هذا التوجه على المستوى الدستوري، باعتباره أقر بأن " (إسرائيل) هي الدولة القومية للشعب اليهودي" مهمشاً حقوق المكونات الأخرى. وقد فسر عدد من الباحثين هذا القانون باعتباره خطوة نحو تعزيز التوسع الرمزي للمشروع القومي–الديني، إذ يضع أسساً قانونية لإعادة تعريف الهوية والسيادة بما يخدم خطاب السيطرة على المجال من النهر إلى البحر [6].

وبهذا يمكن القول إن الداخل (الإسرائيلي) يشكل اليوم بيئة خصبة لإعادة إحياء المشروع التوسعي حيث يتحول من فكرة هامشية إلى جزء من الخطاب السياسي العلني بل ومن الإطار القانوني الذي يحكم الدولة.

رابعا: الدوافع الاقتصادية–الجيوطاقية

لا تقتصر دوافع الدعوة لإحياء مشروع "(إسرائيل) الكبرى" على الأبعاد الأيديولوجية والأمنية والسياسية فحسب بل تشمل أيضاً الاعتبارات الاقتصادية–وجغرافيا الطاقة التي باتت تلعب دوراً متزايداً في العقود الأخيرة. فقد شكلت اكتشافات الغاز الطبيعي في (شرق المتوسط) منذ مطلع الألفية الجديدة نقطة تحول مهمة، حيث وفرت لـ "(إسرائيل)" فرصة للتحول من مستورد للطاقة إلى مصدر إقليمي. هذه الاكتشافات ولا سيما حقلي "ليفياثان" و"تمار" أوجدت حاجة استراتيجية لتأمين طرق التصدير والأسواق الإقليمية، ما عزز التفكير في مجال نفوذ اقتصادي ممتد يتجاوز الحدود التقليدية.

إن مشاريع خطوط الأنابيب والربط الكهربائي الإقليمي، مثل مشروع "EastMed" وخطوط النقل عبر مصر وقبرص واليونان لم تطرح فقط كفرص اقتصادية بل كأدوات لإعادة صياغة الجغرافيا السياسية للمنطقة. إذ يقدم هذا الارتباط الاقتصادي على أنه يعيد رسم خارطة المصالح في (الشرق الأوسط)، ويمنح "(إسرائيل)" موقعاً محورياً في شبكة الطاقة الأوروبية والآسيوية على حد سواء.

وفي هذا السياق لا ينظر إلى السيطرة على الموارد والبنية التحتية باعتبارها مجرد أهداف اقتصادية بل كجزء من منطق "المجال الحيوي"، حيث تصبح حماية آبار الغاز وخطوط الأنابيب مبرراً لتوسيع النفوذ العسكري والسياسي في المحيط البحري والبري. وقد رصدت دراسات غربية أن "(إسرائيل)" تستثمر قوتها البحرية والجوية لحماية هذه الموارد وهو ما يندمج في خطاب الأمن القومي ويقدم للرأي العام بوصفه ضرورة استراتيجية [7].

وبالموازاة يقرأ العديد من المحللين العرب هذا البعد الاقتصادي باعتباره غطاء للتوسع، حيث تستخدم الحجج المتعلقة بتأمين الطاقة والاندماج في الأسواق العالمية لإعادة إنتاج فكرة المشروع التوسعي ولكن بصيغة "اقتصاد المجال الحيوي"، أي ربط الأمن بالاقتصاد لتبرير بسط النفوذ. وبذلك يتجاوز المشروع دائرة الأيديولوجيا ليجد في الاقتصاد أداة جديدة للإحياء العلني.

يمكن القول إن الدعوة إلى إحياء مشروع "(إسرائيل) الكبرى" لم تعد حبيسة النصوص الأيديولوجية القديمة أو مجرد حلم تاريخي يتداول في أوساط محدودة بل أصبحت خطاباً علنياً يجد دعمه في تحولات أمنية وسياسية داخلية واقتصادية–جيوطاقية. فغياب العمق الاستراتيجي وصعود اليمين القومي–الديني، واكتشافات غاز (شرق المتوسط) كلها عوامل تتضافر لتجعل هذا المشروع حاضراً في النقاش العام بصورة أكثر مباشرة. ومع أن هذه الدعوات لا تمثل بالضرورة سياسة رسمية متوافقاً عليها داخل المؤسسة (الإسرائيلية)، إلا أنها تكشف عن مسار تصاعدي في التفكير التوسعي يتغذى من أحداث الحاضر ويجد في الظروف الإقليمية والدولية فرصة لإعادة إنتاج نفسه. وبذلك يظل المشروع قائماً بين الخطاب الرمزي والطموح السياسي مع إمكانية تحوله إلى برنامج أكثر وضوحاً إذا استمرت البيئة المحيطة في توفير الغطاء له.

المصادر

1.زئيف جابوتنسكي، جدار الحديد (نحن والعرب)، 1923، ترجمة منشورة في دوريات الفكر الصهيوني.

2.عوديد ينون، إستراتيجية لـ(إسرائيل) في الثمانينيات، مجلة كيفونيم (القدس)، شباط/فبراير 1982.

3.أنطوني كوردسمان، إسرائيل وتهديدات الحرب الهجينة، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)، واشنطن، 2021.

4.عزمي بشارة، المسألة العربية والقضية الفلسطينية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2020.

5.وكالة الأنباء الفرنسية، "وزير إسرائيلي يعرض خريطة لـ(إسرائيل) تشمل الأردن"، باريس، 20 آذار/مارس 2023.

6.المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، "شرح قانون القومية: المعاني والتداعيات"، القدس، 2018.

7.المجلس الأطلسي (Atlantic Council)، "غاز (شرق المتوسط) وإعادة تشكيل جغرافيا الطاقة"، واشنطن، 2021.

المواقف الاقليمية والدولية من مشروع (اسرائيل الكبرى)

الباحث حسن فاضل سليم

يعود مشروع (اسرائيل الكبرى) للظهور مرة اخرى نتيجة للتطورات الجيوسياسية في المنطقة الناجمة عن تداعيات عملية طوفان الاقصى عام 2023 والتي ادت الى حرب (إسرائيلية) امريكية ضد اطرافمحور المقاومة امتدت الى مناطق واسعة داخل المشرق العربي وصولا الى ايران ولم تقتصر على الاراضي الفلسطينية، فبعد هذه المعركة المستمرة نجح الاحتلال في تقييد نسبي لمحور المقاومة الذي اتخذ وضعا دفاعيا، شعرت (إسرائيل) بهذه الفترة بفائض قوة وباتت ترى انه بإمكانها التمدد عسكريا لتحقيق احلامها التوراتية في المنطقة بإنشاء دولة من النيل الى الفرات، حتى بات قادة هذا الكيان يتحدثون بثقة اكبر عن (اسرائيل الكبرى) وقبلها طرحوا مشروع ممر داوود الذي يعد احد المشاريع الممهدة لعملية التوسع هذه، مما اثار ردود فعل رافضة في مجملها اقليميا ودوليا لكن بقيت بعض المواقف اقرب الى الموقف (الإسرائيلي)، لذلك نحاول في هذا المحور قراءة المواقف الاقليمية والدولية من المشروع (الإسرائيلي) التوسعي استنادا الى مواقف تلك الدول من المشروع نفسه والمشاريع الممهدة له ورؤيتها لسبل حل القضية الفلسطينية.

اولا: المواقف الاقليمية

تمثل مواقف الدول الاقليمية الاكثر تشددا ورفضا لمشروع (اسرائيل الكبرى) وذلك لان بعض من هذه الدول مستهدفة في هذا المشروع سواء من خلال فقدان جزء من اراضيها لصالح (اسرائيل) ام من خلال تضرر مصالحها القومية في دول المنطقة من جراء هذا التمدد الجغرافي، لذلك يمكن تقسيم اهم المواقف الى:

- **الموقف المصري:** يعد الموقف المصري من اهم واقوى المواقف الرافضة لاي تمدد لتطبيق مشروع (اسرائيل الكبرى) وذلك لان المشروع في اصله يتطلب سيطرة (إسرائيلية) على الاراضي التي تمثل قلب الدولة المصرية سياسيا وحضاريا واجتماعيا واقتصاديا وغيرها وهي اراضي نهر النيل حيث تجتمع معظم المدن المصرية المهمة هناك بما فيها العاصمة القاهرة، مما يعني ان هذا التمدد سيؤدي ليس لإزالة النظام السياسي المصري بل ايضا ازالة لكل سكان مصر وتهجيرهم كما يتم تهجير الفلسطينيين، لذلك نجد ان مصر وعلى الرغم من اتفاقية السلام والذي اطلق عليه السلام البارد* مازالت تتخوف من التمدد (الإسرائيلي) نحو أراضيها.لذلك اصر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي على رفضه استقبال اللاجئين الفلسطينين.

---

* السلام البارد مفهوم يشير الى ان اتفاقية السلام بين مصر و(إسرائيل) اقتصرت على المستوى الرسمي ولم تحظى بتطبيع شعبي فما زال الوسط الشعبي في مصر وحتى بالنسبة للاردن رافض للسلام مع (إسرائيل) مما ادى الى عدم وجود تبادل ثقافي واسع النطاق على المستوى الشعبي.

لأنه اعتبر ان استقبالهم سيساعد (اسرائيل) على ازالة قطاع غزة وانهاء الوجود الفلسطيني فيه , كما سيهدد الامن القومي المصري اذ سيسمح (لإسرائيل) باستهداف الاراضي المصرية او التوغل داخلها لاسيما في سيناء بحجة محاربة حماس، بالتالي فان مسالة منع التمدد (الإسرائيلي) هي مسالة وجودية بالنسبة لمصر اعلى شأناً من اي اتفاق سلام، حيث هددت مصر سابقا بإلغاء اتفاقية السلام مع (إسرائيل) في حال عدم انسحاب القوات (الإسرائيلية) من مدينة رفح في غزة واستمرت بتهجير الفلسطينيين[1]، بالتالي اذا كان هذا التهديد قد صدر نتيجة لاحتلال مدينة رفح فكيف سيكون الحال لو تمددت (إسرائيل) الى داخل الاراضي المصرية في سيناء وتجاوزت الحدود المرسومة لها وفقا للاتفاقية؟ وقد برزت مؤشرات مهمة على تبدل العلاقة بين مصر و(إسرائيل) منها ان مصر باتت تحشد قواتها في سيناء بالقرب من الحدود مع الاراضي المحتلة، كما وقعت اتفاقيات لشراء اسلحة استراتيجية من الصين وروسيا وقامت بمناورات عسكرية معهم في اشارة الى تبدل محتمل او تحضير لتبدل الموقف من العلاقة ليس مع (إسرائيل) لوحدها بل مع الولايات المتحدة ايضا في قادم الايام في حال تصاعد التوترات، وتشير بعض التحليلات المصرية الى ان مصر تسعى منخلال التلويح بانهيار اتفاق السلام القائم منذ عقود الى الضغط على حكومة نتنياهو لكبح جماعها في عملية تهجير الفلسطينيين، حيث تدرس مع دول عربية اخرى تجميد اتفاقات ابراهيم. لكن هذا الموقف لا يخلو من مخاوف مصرية بإمكانية دخولها بمواجهة ضد(إسرائيل).

- **الموقف الايراني:** ليس بالغريب علىالجمهورية الإسلامية ان ترفض تصريحات نتنياهو وطموحاته بخصوص (اسرائيل الكبرى) فقد قادت ايران صراعا طويلا لمواجهة الطموحات (الإسرائيلية) عبر دعم حركات المقاومة في المنطقة سواء في لبنان ام في فلسطين، وقد ساهمت من خلال هذا الدعم في تأخير الاحلام(الإسرائيلية) مدة طويلة من الزمنحيث تمكنت من خلال دعمها لحزب الله اللبناني من ان تصنع معادلة توازن استراتيجي بين الحزب وبين (إسرائيل) وبينها ايضا وبين(إسرائيل) ، الا ان تداعيات عملية طوفان الاقصى وبعض الأخطاء الاستراتيجية التي ارتكبتها ايران خلال هذه المواجهة كلفت محورها كثيرا ومكنت (الاسرائيليين) من الوصول الى الأراضي الايرانية واستهدافها وقتل قيادات ايرانية والدعوة لإسقاط النظام السياسي فيها، مما ادى الى رد ايراني كبير على الداخل(الإسرائيلي) كلف هذا الكيان الكثير من الخسائر البشرية والمادية واجبره على ايقاف الحرب ولو مؤقتا.

بالتالي فان ايران تعد من اشد المعارضين لمشروع (اسرائيل الكبرى) وترى فيه تهديدا للامن الاقليمي وخطرا يمس امنها القومي يجعل(إسرائيل) على الحدود الايرانية ويجعلها القوة المهيمنة في المنطقة، ما يجعل المواجهة مع الكيان (الإسرائيلي) تتم على الحدود الايرانية، بالتالي كانت ايران واضحة في ادانة التصريحات (الاسرائيلية) والدعوة الى اتخاذ موقف اسلامي مشترك تجاه هذه التهديدات ودعت الى اتخاذ اجراءات فعلية تتجاوز الادانة والتعبير عن القلق الى تفعيل الملاحقة القانونية لمسؤولي الاحتلال في المحاكم الدولية وعدم التصديق باوهام اتفاقات إبراهيم[1] لان ذلك سيؤدي لخسائر جسيمة للدول العربية والاسلامية.

---

(1) مصر تهدد (إسرائيل) ل بإنهاء اتفاقيات كامب ديفيد، موقع قناة روسيا اليوم ، 12.5.2024، متوفر على الرابط: https://arabic.rt.com/middle_east/1563996

- **الموقف الاردني:** يمكن تلخيص الموقف الاردني بانه موقف متردد وحذر ازاء المشروع حيث ان الاردن على الرغم من موقفه الدبلوماسي الحاد لم يتخذ اجراءات فعلية لمواجهة هذا التهديد، سواء على المستوى الدبلوماسي ام على المستوى العسكري والاقتصادي، فقد كانت ردود الافعال في عمان قوية على مستوى وزير الخارجية الذي وصف تصريحات نتنياهو بانها تصعيد خطير يهدد سيادة الدول وينتهك القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة، فيما ابدى الملك الاردني عبد الله الثاني رفضه لتلك التصريحات خلال لقاءه بوفد امريكي كما رفض الخطة الاستيطانية التي اطلقها نتنياهو في الضفة الغربية، الا ان الاردن لم يظهر اي مؤشرات اخرى لأتخاد موقف عملي للرد على التهديد (الاسرائيلي) سوى اعلانه عن اعادة التجنيد الالزامي بالتزامن مع تلك التصريحات ما يظهر سلوكا يتسم بنوع من الحذر حول طبيعة العلاقات مع (إسرائيل) كما ان الاردن ومصر يعملان على تنسيق المواقف الدولية لمواجهة المطامع (الإسرائيلية) امام المجتمع الدولي، مع التأكيد على سيادة الاردن على المقدسات الاسلامية في القدس، وهو ما قد يمنح الاردن القدرة على توظيف هذه المطالب سياسيا امام المجتمع الدولي، وهو ما حصل خلال خطاب الملك عبد الله الثاني امام الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث اكد على السيادة الهاشمية على المقدسات الاسلامية والمسيحية في مدينة القدس والتحذير من اي محاولة لتغيير الوضع الراهن في القدس (تهويد القدس) حيث اكد ان هذه المسؤولية الهاشمية ليست مجرد دور رمزي بل التزام اردني ثابت بمصالح الشعب الفلسطيني والمقدسات الاسلامية والمسيحية.

- **الموقف التركي:** تعد تركيا من الدول التي سوف تتضرر من جراء مشروع (اسرائيل الكبرى)، حيث ان نهر الفرات الذي ينبع من الاراضي التركية يعد جزءً اساسياً من المشروع، ما يعني انه يشكل تهديدا للأمن القومي التركي حيث ان الحدود الموعودة (لإسرائيل) تشمل حوالي 22 ولاية تركية، كما ان تركيا بعد ان حققت مكاسب استراتيجية في التمدد داخل المنطقة لاسيما في سوريا ترفض ان تترك الاراضي السورية (لإسرائيل) لكي تبتلعها بالكامل، كما يتطلب المشروع، لذلك نجد ان تركيا اول من تحدث عن مخاطر مشروع ممر داوود (الإسرائيلي) الممتد من الجولان وصولا الى القامشلي السوري قرب الحدود التركية وبموازاة الحدود العراقية، حيث ترى تركيا ان هذا الحزام البري يهدد الامن القومي التركي بشكل مباشر في اطار مشروع التوسع الاقليمي المرتبط بفكرة (اسرائيل الكبرى)، بالتالي فأن الموقف التركي من المشروع واضح تماما من حيث الرفض القاطع له، كما ان موقف تركيا الرافض للسياسات (الإسرائيلية) في غزة وسوريا وسائر المنطقة بدأ يتبلور بشكل مواقف وتصريحات رسمية بادئ الامر ثم انتقل الى الاعلان عن قطع التبادل التجاري بين تركيا و(إسرائيل) وقد يصل لاحقا الى حدود المواجهة العسكرية لاسيما مع وجود مؤشرات تفيد بامكانية قيام (إسرائيل) باستهداف قادة حركة حماس داخل الاراضي التركية بعد استهدافهم داخل قطر ما يدفع التعارض بين البلدين الى مستوى جديد يستدعي ردا عسكريا تركيا على (إسرائيل) يدفعهما الى حدود المواجهة المباشرة.

بالتالي تعمل تركيا بخطوات عملية على ازالة كافة الخلافات بينها وبين العراق ومصر كما تعمل على اعادة العلاقات مع سوريا بهدف تشكيل ائتلاف دولي يضم هذه الدول جميعا لمواجهة الطموحات (الإسرائيلية) ومشروع (اسرائيل الكبرى)، لذلك نجد ان اردوغان في زياراته للعراق حرص على توقيع اتفاقيات تعاون استراتيجي في شتى المجالات بما فيها المجال العسكري والامني، لضمان تحقيق التعاون مع العراق في مواجهة هذا المشروع التوسعي.

- **المواقف الخليجية (قطر، السعودية، الامارات):** تعد المواقف الخليجية من المواقف المهمة والاساسية ضد المشروع لاسيما وان دول الخليج كان من المؤمل ان تدخل في مشروع التطبيع مع (إسرائيل) قبل الحرب في غزة، الا ان تطورات الحرب والطموحات المعلنة (لإسرائيل) بددت على ما يبدو مشروع التطبيع الابراهيمي، لاسيما بعدما اعلنت (إسرائيل) عن مشروع (اسرائيل الكبرى) وقامت لاول مرة بشن ضربة جوية داخل الاراضي القطرية ما عقد موقف التطبيع، حيث يتلخص الموقف السعودي برفض حل الدولة الواحدة الذي تسعى اليه حكومة نتنياهو وائتلافها اليميني المتطرف، والاصرار على حل الدولتين كشرط لتحقيق التطبيع مع (إسرائيل)، وهو شرط لا يمكن ان يتحقق على ارض الواقع لاسيما مع اعلان (إسرائيل) عزمها على توسيع الاستيطان في الضفة الغربية بهدف ضم الضفة الغربية بالكامل اليها، وهو قرار رفضته الامارات ايضا والتي حذرت من ان ضم الضفة الغربية قد يؤدي الى انهيار اتفاقية التطبيع بينها وبين (إسرائيل) بعدما كانت من احدى شروط الامارات فيها هو الالتزام بحل الدولتين وعدم ضم الضفة الغربية، اما قطر التي قامت خلال المدة الماضية بدور الوسيط لإطلاق سراح الاسرى (الإسرائيليين)، فقد كان دورها محوريا في هذه المفاوضات الا ان الغارة (الإسرائيلية) الاخيرة في الدوحة كان الهدف منها عرقلة هذا الدور وافشال المفاوضات بهدف الاستمرار في التصعيد داخل المنطقة، ما اثرعلى الموقف القطري من المفاوضات ودفع دول الخليج الاخرى الى مساندة قطر في رفض الغارات (الإسرائيلية) مع تزايد شعور هذه الدول بالخطر من التصعيد (الإسرائيلي) في المنطقة، كل هذه التطورات تتركمشروع (اسرائيل الكبرى) يواجه معارضة اقليمية واسعة من الدول المحيطة (بإسرائيل) والتي قد توحد مواقفها للتصدي لهذا المشروع.
- **قمة الدوحة العاجلة تعبير عن الموقف المشترك:** على الرغم من ان قمة الدوحة التي عقدت على عجالة في العاصمة القطرية لم تأتي بخطوات ملموسة ومؤثرة في اطار الرد على الاعتداءات (الإسرائيلية)وتنامي القوة لديها، الا انها مثلت اول موقف عربي واسلامي موحد ضد تنامي القوة (الإسرائيلية) في المنطقة، حيث ضمت القمة عددا من الدول التي تعرف بعلاقات ايجابية مع (إسرائيل) مثل تركيا والامارات، ما يعكس تحولا في مواقف هذه الدول تجاه التمدد (الاسرائيلي) في المنطقة وهو تحول نابع من تغير في الادراك الاستراتيجي لهذه الدول تجاه الطموحات والنوايا (الإسرائيلية) في المنطقة، حيث صدرت بيانات تحمل طابع شديد اللهجة في ادانة الهجوم (الاسرائيلي) والدعوة لتوحيد المواقف بين الدول المجتمعة للضغط على (إسرائيل) في المجتمع الدولي بينما كان الموقف المصري اكثر تشددا حيث دعا الى تشكيل قوة عربية اسلامية مشتركة بما يشبه حلف الناتو لردع التهديدات (الإسرائيلية).

وعلى الرغم من ان القمة لم تسفر عن اي اجراءات عسكرية الا ان بعض الدول المشاركة اتخذت اجراءات لتأمين نفسها من اي اعتداءات عسكرية(الإسرائيلية) محتملة مثل السعودية التي وقعت اتفاقية دفاع مشترك مع باكستان الدولة النووية المسلمة، بهدف تأمين نفسها ضد الاعتداءات (الإسرائيلية) وضمانان لا تضطر ان تكون وحيدة في الرد على اي اعتداء (إسرائيلي) قد يمس اراضيها.

- **الموقف العراقي:** ترفض الحكومة العراقية بشكل شامل قانونيا ودبلوماسيا وشعبيا فكرة (اسرائيل الكبرى)، حيث اعربت وزارة الخارجية العراقية عن ادانة جمهورية العراق باشد العبارات للتصريحات الصادرة عن كيان الاحتلال والتي تكشف عن وجود اطماع توسعية وسعي الى زعزعة امن واستقرار المنطقة.

وذلك لان العراق ينظر الى هذا المشروع والى وجود الكيان (الإسرائيلي) تهديدا مباشرا لامنه القومي لذلك يرى ان المشروع يمثل مشروعا عدوانيا يتعارض مع الامن القومي العربي والاسلامي، اذ ان اي توسع (إسرائيلي) ينظر اليه كتهديد مباشر للأمن القومي وذلك بسبب قرب العراق جغرافيا من سوريا والاردن وفلسطين، ففي عام 2022 اقر البرلمان العراقي قانونا يجرم اي شكل من اشكال التطبيع او التعامل مع (إسرائيل) ويعاقب عليه بشده، علاوة على ذلك في المحافل الدولية يركز الخطاب الدبلوماسي العراقي على ان السياسات التوسعية او الاستيطانية(الإسرائيلية) تتعارض مع فكرة القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة.

يعد العراق من الدول العربية القليلة التي لم توقع معاهدات سلام او اتفاقيات تطبيع مع (إسرائيل) حيث يجرم العراق التعامل مع (إسرائيل) ويرفض حتى الاعتراف بحل الدولتين الذي يحظى بتوافق اممي بسبب التزامه بموقف ثابت من كيان الاحتلال، لذلك فان الشعب العراقي وحكومته تدعم القضية الفلسطينية وتؤكد على دعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني واقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس، بناءا على ذلك يسعى العراق لتعزيز علاقاته مع الدول العربية والاسلامية المناهضة للتوسع (الاسرائيلي) ويرى في التنسيق العربي وسيلة لتقوية موقفه ضد الكيان الصهيوني.

بالتالي يمكن القول ان التمدد (الإسرائيلي) عسكريا داخل المنطقة لاسيما بعد سقوط النظام السوري الذي تزامن مع تصريحات قادة كيان الاحتلال عن رغبتهم في التوسع لضم الضفة الغربية وكذلك الرغبة في انشاء (اسرائيل الكبرى)، كل هذه المؤشرات عملت كدلائل لدى صناع القرار في المنطقة على تهديد مباشر لأمنهمالقومي وتغيير محتمل في خارطة الاقليم قد يطال دولهم ويجعلهم في مواجهة مباشرة مع الة الحرب (الإسرائيلية) التي قد تعمل في جميع الاحوال على اغتيال قادة هذه الدول بهدف تدمير المؤسسات فيها والتمهيد لانهيارها في حال قررت هذه الدول مواجهة التمدد (الاسرائيلي).

ان أبرز ما يمكن استخلاصه من المواقف الاقليمية:

·تراجع الثقة برغبة (إسرائيل) في المضي قدما بمسار التطبيع حيث تتعارض الطموحات المعلنة بالتوسع مع الرغبة التي تبديها (إسرائيل) للتطبيع مع الدول العربية وتخل بالشروط التي قامت عليها الاتفاقات السابقة للتطبيع حتى بات التساؤل مطروحا عن جدوى اقامة علاقات مع (إسرائيل) وهي يمكن ان تهدد الامن باي لحظة وتستهدف اراضي الدول الصديقة لها.

تزايد المخاوف الدول الاقليمية من التهديدات (الاسرائيلية) على امنها نتيجة لتهديدات الحكومة (الاسرائيلية) المتكررة باستهداف اي ارض يتواجد عليها عناصر من قيادات حماس ما يطرح تساؤلا عن الدول التي قد تتعرض لعمليات قصف (إسرائيلية) وكذلك ردود افعالها المتوقعة على هذا القصف حيث تستشعر تركيا خطر قيام (إسرائيل) باستهداف اراضيها نتيجة لوجود قيادات حماس فيها مما قد يستدعي ردا تركيا عنيفا على مستويات سياسية ودبلوماسية واقتصادية وحتى عسكرية.

·تراجع الثقة بالضمانات الامنية الامريكية لدول الخليج فان كانت هذه القواعد لا تحمي دول الخليج لان التهديد هو تهديد (إسرائيلي) فما الفائدة من وجود هذه القواعد.

المواقف الدولية:

الموقف الامريكي: على الرغم من ان الولايات المتحدة لم تعلن بشكل رسمي دعمها لمشروع (اسرائيل الكبرى) التوسعي الا انها بشكل عام تعد الداعم الرئيسي (لإسرائيل) بكل سياساتها وخطواتها، كما ان صمتها عن سياسات التهجير (الإسرائيلية) والاستيطان في الضفة الغربية تؤكد ان الولايات المتحدة راضية وموافة ضمنيا على المشروع حتى لو لم تعلن ذلك صراحة، فالولايات المتحدة من الناحية الرسمية تعلن انها تؤيد حل الدولتين، الا انها خلال السنوات الاخيرة ولاسيما في عهد ولاية ترامب الاولى والثانية تسعى لتصفية القضية الفلسطينية عبر ما يعرف باتفاقات ابراهام وتعمل على تثبيت حل الدولة الواحدة بدلا من الدولتين، حيث كانت اول دولة تعترف بسيادة (إسرائيل) على القدس وكونها عاصمة للكيان (الاسرائيلي) كما اعترفت بسيادة (إسرائيل) على الضفة الغربية والجولان ودعمت عمليات الاستيطان هناك، فضلا عن مقترح ترامب الخاص بتهجير سكان غزة واقامة ما سماه ب(ريفيرا الشرق الاوسط) على ارض غزة بعد محوها من الوجود يؤكد ايضا هذا المسعى، ولعل توم بارك مبعوث ترامب الى شرق المتوسط وصديقه المقرب قد اكد الدعم الامريكي غير المحدود لمشروع (اسرائيل الكبرى) حيث قال " ان (الاسرائيليين) غير معنيين بخريطة سايكس بيكو وانهم سيذهبون حيث يشاؤون"

وعلى الرغم من سماح الولايات المتحدة لأول مرة بتمرير قرار اممي صادر عن مجلس الامن يدين (إسرائيل) على استهدافها لقطر دون استخدام الفيتو لتعطيله، الا انها فعلت ذلك نتيجة للحرج الذي وقعت به جراء الهجوم (الاسرائيلي) على دولة صديقة للولايات المتحدة مثل قطر، لكن ذلك لا ينفي الدعم الامريكي المطلق لمشروع (اسرائيل الكبرى) وانما جاءت هذه الخطوة الامريكية للتخفيف من الاضرار التي تسبب بها نتنياهو في العلاقات الامريكية القطرية.

وما يؤكد على تشدد الموقف الامريكي اكثر انه في ظل موجة الاعترافات الدولية بالدولة الفلسطينية التي جرت خلال اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر ايلول من العام ٢٠٢٥ فأن ترامباعلن في خطابه امام الجمعية ان هذا الاعتراف يعد بمثابة مكافئة لحماس داعيا الى اطلاق سراح الاسرى (الإسرائيليين) لدى حماس بدلا من الاعتراف بالدولة الفلسطينية،ما يعكس تشدد واضح في دعم (إسرائيل)بشكل مطلق ويؤكد على ان مفهوم (اسرائيل الكبرى) سيحظى بدعم ترامب في حال اعلنت (إسرائيل) عن خطة عملية لتطبيقه او شرعت بعمل يسهم بهذا الاتجاه.

- **موقف الترويكا الاوروبية (بريطانيا، المانيا، فرنسا)**

تتمثل مواقف دول الترويكا الاوروبية الثلاث بمساندتها (لإسرائيل) بصورة عامة لكنه ترفض حل الدولة الواحدة وتدعو لحل الدولتين، كما ترفض وتدين التوسع الاستيطاني (الإسرائيلي)، بالتالي ترفض هذه الدول من حيث المبدأ مشروع (اسرائيل الكبرى) مادامت ترفض التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، لكن هذه الدول كان لها موقف افضل واكثر وضوحا في ادانة الاعتداء (الإسرائيلي) على قطر، حيث ساهمت في اصدار قرار مجلس الامن الدولي لإدانة الاعتداء على قطر، كماجاء الاعتراف البريطاني بدولة فلسطينكموقف بريطاني واضح ضد سياسات الابادة ضد الفلسطينيين وكذلك ايقاف مشروع توسيع الاستيطان في الضفة الغربية الذي اعلنت عنه حكومة الاحتلال والمعروفة بالخطة (E1) والتي تقضي بإنشاء حوالي ٣٤٠٠ وحدة استيطانية في الضفة الغربية، كما ان الاعتراف الفرنسي ايضا جاء في ذات السياق، لكن بالمقابل هذه الدول تضيق على الاصوات المناهضة (لإسرائيل) وتعتقل المتظاهرين ضد الابادة الجماعية وتحاول منع مثل هذه التظاهرات على الرغم من موقفها الداعم لإنشاء دولة فلسطينية ومنع التوسع الاستيطاني الذي يمهد لمشروع (اسرائيل الكبرى) اي انها من حيث المبدأ ترفض المشروع لكونها ترفض التوسع الاستيطاني في الضفة عدا عن اي توسع اخر في المنطقة بشكل يغير خارطة المنطقة بالكامل.

- **المواقف الروسية والصينية:** بصورة عامة تلتزم كل من روسيا والصين بمواقف دبلوماسية متوازنة حيث تؤيد الحلول التقليدية للقضية الفلسطينية والتي تحظى بإجماع دولي حيث تلتزم كل من روسيا والصين بالدعوة الى حل الدولتين وفق حدود العام 1967 ورفض التوسع الاستيطاني (الإسرائيلي) والدعوة الى الالتزام بالقانون الدولي واحترام سيادة الدول الا انهما تحافظان على علاقات جيدة مع (إسرائيل).
- **مواقف اخرى:** من اهم المواقف الدولية لبعض الدول التي تصنف انها متوسطة كان لها تأثير ودور كبير في مواجهة الابادة الجماعية ضد الفلسطينيين في غزة حيث برزت دول اوروبية ولاتينية وافريقية بمواقف حادة تجاه(إسرائيل) حيث كانت كل من اسبانيا وايرلندا من اشد الدول الاوروبية اعتراضا على السياسات (الإسرائيلية) سواء تلك المتعلقة بالإبادة الجماعية ام تلك التي تقوم على التوسع الاستيطاني وضم الاراضي، فيما يبدو موقف ايطاليا اقل حدة منهما، نجد ان جنوب افريقيا كانت افضل من حيث مواجهة السياسات (الإسرائيلية) بعدما رفعت دعوة ضد (إسرائيل)في محكمة العدل الدولية بينما قامت ايرلندا بالإعلان عن

اما اسبانيا فقد اصدرت قرارات مهمة تتضمن عقوبات على توريد الاسلحة (لإسرائيل) وقطع التعاون العسكري معها، ورفض مرور السفن التي تحمل اسلحة الى(إسرائيل) عبر الموانئ الاسبانية، اما البرازيل فقد كان خطابها الدبلوماسي شديد اللهجة ضد (إسرائيل) وجميع هذه الدول ترفض الابادة الجماعية والتوسع الاستيطاني وتدعو الى اقامة دولة فلسطينية بحدود عام 1967.

- **الموقف الاممي من حل الدولتين في مقابل (اسرائيل الكبرى)**

تمثل اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثمانون المنعقدة في نيويورك في ايلول من العام ٢٠٢٥ تحولا مفصليا في المواقف الدولية والاقليمية من القضية الفلسطينية حيث صدر ما يعرف باعلان نيويورك الذي يمثل خلاصة المواقف الدولية والاقليمية من القضية الفلسطينية ومشروع ما يعرف (بإسرائيل الكبرى)، حيث تمهد هذه الخطوة لنزع الشرعية الدولية عن اي جهود (إسرائيلية) تسعى للتوسع على حساب الاراضي العربية، وقد تظافرت في سبيل الوصول الى هذا الاعلان جهود كل من السعودية وفرنسا لتحقيق نتائج تصب في مصلحة الموافقة على حل الدولتين والتي قد تقطع الطريق على الاقل من ناحية الشرعية الدولية على التوسع الاستيطاني والتوسع العسكري (الإسرائيلي).

وقد تمثلت أبرز النقاط الاساسية في اعلان نيويورك في ١٢ ايلول ٢٠٢٥ بالآتي:

1- التأكيد على الالتزام بحل الدولتين بوصفه الإطار الشرعي لعملية السلام.

2- التحذير من الاجراءات الاحادية (الإسرائيلية) والتي تؤدي الى توسيع المستوطنات وضم مزيد من الاراضي وعدها اعمال تخرق القانون الدولي.

3- ما يعيب الاعلان انه ساوى بين حماس و(إسرائيل) في الادانة حيث اعتبر ان الطرفين ارتكبوا اعمال عنف ضد المدنيين حسب البيان.

4- كما ان الاعلان دعا الى دعم السلطة الفلسطينية ونفوذها على قطاع غزة، وتوحيد السلطة تحت ادارة واحدة.

وقد ادى اجتماع الجمعية العامة الذي تلا اعلان نيويورك الى موجة مهمة من الاعترافات الدولية بالدولة الفلسطينية في يومي 21 و 22 ايلولشملت دول مهمة على رأسها (بريطانيا، فرنسا، استراليا، كندا، البرتغال ودول أخرى) ما رفع عدد الدول المعترفة بفلسطين الى 159 من أصل 193.

وقد ربطت هذه الدول مسألة الاعتراف ببعض المعايير من بينها فصل حماس عن الحياة السياسية والموافقة على شروط السلام، الا ان هذه الاعترافات تحمل دلالات رمزية كبيرة تشير الى تحول كبير في الموقف الاوروبي من (إسرائيل) بعدما كانت الدول الاوروبية من ابرز الحلفاء لها، حيث كانت بريطانيا تاريخيا المساهم الاكبر في ظهور هذا الكيان في المنطقة من خلال احتلال المنطقة وإطلاق وعد بلفور،الا ان اعترافها بدولة فلسطينية يعرقل على الاقل من الناحية الشرعية الدولية تحقيق فكرة (اسرائيل الكبرى).

وما يؤكد على تشدد الموقف الامريكي اكثر انه في ظل موجة الاعترافات الدولية بالدولة الفلسطينية التي جرت خلال اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر ايلول من العام ٢٠٢٥ فأن ترامباعلن في خطابه امام الجمعية ان هذا الاعتراف يعد بمثابة مكافئة لحماس داعيا الى اطلاق سراح الاسرى (الإسرائيليين) لدى حماس بدلا من الاعتراف بالدولة الفلسطينية،ما يعكس تشدد واضح في دعم (إسرائيل)بشكل مطلق ويؤكد على ان مفهوم (اسرائيل الكبرى) سيحظى بدعم ترامب في حال اعلنت (إسرائيل) عن خطة عملية لتطبيقه او شرعت بعمل يسهم بهذا الاتجاه.

- **موقف الترويكا الاوروبية (بريطانيا، المانيا، فرنسا)**

تتمثل مواقف دول الترويكا الاوروبية الثلاث بمساندتها (لإسرائيل) بصورة عامة لكنه ترفض حل الدولة الواحدة وتدعو لحل الدولتين، كما ترفض وتدين التوسع الاستيطاني (الإسرائيلي)، بالتالي ترفض هذه الدول من حيث المبدأ مشروع (اسرائيل الكبرى) مادامت ترفض التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، لكن هذه الدول كان لها موقف افضل واكثر وضوحا في ادانة الاعتداء (الإسرائيلي) على قطر، حيث ساهمت في اصدار قرار مجلس الامن الدولي لإدانة الاعتداء على قطر، كماجاء الاعتراف البريطاني بدولة فلسطينكموقف بريطاني واضح ضد سياسات الابادة ضد الفلسطينيين وكذلك ايقاف مشروع توسيع الاستيطان في الضفة الغربية الذي اعلنت عنه حكومة الاحتلال والمعروفة بالخطة (E1) والتي تقضي بإنشاء حوالي ٣٤٠٠ وحدة استيطانية في الضفة الغربية، كما ان الاعتراف الفرنسي ايضا جاء في ذات السياق، لكن بالمقابل هذه الدول تضيق على الاصوات المناهضة (لإسرائيل) وتعتقل المتظاهرين ضد الابادة الجماعية وتحاول منع مثل هذه التظاهرات على الرغم من موقفها الداعم لإنشاء دولة فلسطينية ومنع التوسع الاستيطاني الذي يمهد لمشروع (اسرائيل الكبرى) اي انها من حيث المبدأ ترفض المشروع لكونها ترفض التوسع الاستيطاني في الضفة عدا عن اي توسع اخر في المنطقة بشكل يغير خارطة المنطقة بالكامل.

- **المواقف الروسية والصينية:** بصورة عامة تلتزم كل من روسيا والصين بمواقف دبلوماسية متوازنة حيث تؤيد الحلول التقليدية للقضية الفلسطينية والتي تحظى بإجماع دولي حيث تلتزم كل من روسيا والصين بالدعوة الى حل الدولتين وفق حدود العام 1967 ورفض التوسع الاستيطاني (الإسرائيلي) والدعوة الى الالتزام بالقانون الدولي واحترام سيادة الدول الا انهما تحافظان على علاقات جيدة مع (إسرائيل).
- **مواقف اخرى:** من اهم المواقف الدولية لبعض الدول التي تصنف انها متوسطة كان لها تأثير ودور كبير في مواجهة الابادة الجماعية ضد الفلسطينيين في غزة حيث برزت دول اوروبية ولاتينية وافريقية بمواقف حادة تجاه(إسرائيل) حيث كانت كل من اسبانيا وايرلندا من اشد الدول الاوروبية اعتراضا على السياسات (الإسرائيلية) سواء تلك المتعلقة بالإبادة الجماعية ام تلك التي تقوم على التوسع الاستيطاني وضم الاراضي، فيما يبدو موقف ايطاليا اقل حدة منهما، نجد ان جنوب افريقيا كانت افضل من حيث مواجهة السياسات (الإسرائيلية) بعدما رفعت دعوة ضد (إسرائيل)في محكمة العدل الدولية بينما قامت ايرلندا بالإعلان عن امكانية اعتقال مسؤولين (إسرائيليين) تنفيذا لقرار المحكمة الجنائية الدولية واعترفت بالدولة الفلسطينية.

حيث دعت الدول المشاركة في الاجتماع الاممي الى ضرورة دعم السلطة الفلسطينية لبسط سلطتها على كامل الاراضي الفلسطينية والمساهمة في تعزيز عملية بناء دولة فلسطينية.

بناء على ما تقدم يمكن القول ان الدول تتباين في مواقفها من فكرة (اسرائيل الكبرى) وهذا التباين نابع من ارتباط هذا المشروع بمصالحها الاستراتيجية وقيمها السياسية، فعلى مستوى الاقليم وعلى الرغم من العجز الكبير الذي تعاني منه اغلب الدول العربية والاسلامية عن وقف ومواجهة هذا المشروع لمحددات كثيرة الا انها تسعى لتنسيق جهودها في هذه المواجهة لاسيما وانها تستشعر التهديد المباشر على وجودها ومصالحها القومية العليا، لذلك كانت مواقفها اكثر حدة من حيث رفض هذا المشروع اما القوى الدولية فتباينت مواقفها بين الدعم الكامل وبين الدعم المحدود او الخجول للمشروع وبين تلك التي ترفض التوسع الاستيطاني (الإسرائيلي) المؤدي الى المشروع رفضا مقرونا بإجراءات دبلوماسية واقتصادية وقانونية، واخرى اكتفت بالمواقف الدبلوماسية فقط.

الآفاق المستقبلية لمشروع (إسرائيل) الكبرى

الباحثة نور نبيه جميل

يمثل مشروع) إسرائيل الكبرى (في القرن الحادي والعشرين محوراً استراتيجياً متنامياً، متجاوزاً جذوره التوراتية ليصبح سياسة توسعية عملية تتبناها التيارات اليمينية المتطرفة في (إسرائيل). يهدف هذا المحور إلى تحليل العوامل التي تشكل مستقبل هذا المشروع، فداخلياً، يتم تغذية المشروع بأيديولوجيا قومية دينية متشددة، ومخاوف ديموغرافية عميقة تشكل حجر الزاوية في استراتيجيات الضم. هذه المخاوف تدفع بسياسات ممنهجة مثل الاستيطان "الزاحف" والسيطرة على الموارد الحيوية، وخاصة المياه، لإنشاء وقائع على الأرض يصعب عكسها.

من ناحية أخرى، يواجه المشروع تحديات وجودية.وهي المقاومة، أثبتت قدرتها على تهديد عقيدة الأمن (الإسرائيلية) وكسر معادلة الردع، مما يضع قيوداً على الطموحات التوسعية. كما أن هناك تحولاً تدريجياً في الوعي الدولي، حيث بدأت المواقف الشعبية والأكاديمية العالمية تتقوض شرعية المشروع، حتى لو استمرت الحكومات في تقديم الدعم السياسي. على الصعيد الخارجي، يظل الدعم الأمريكي غير المشروط، السياسي والعسكري، هو المحرك الأبرز الذي يوفر (لإسرائيل) حصانة من العقوبات الدولية في الحاضر والمستقبل. في المقابل، يظهر الموقفان الأوروبي والعربي انقسامات وتناقضات، مما يمنح (إسرائيل) مساحة للمناورة.

إن عدم إعلان (إسرائيل) عن حدودها رسمياً ليس عشوائيا، بل هو استراتيجية مقصودة تسمح بممارسة سياسة "الضم الزاحف" دون مواجهة رد فعل دولي حاسم قد يترتب على إعلان رسمي للضم. هذا الغموض الاستراتيجي قد يُمكّنها من بناء حقائق على الأرض بشكل تدريجي ومستمر. وقد تحولت الفكرة من كونها مجرد رؤية دينية إلى ورقة سياسية رئيسية في عهد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، الذي يُعتبر أول مسؤول (إسرائيلي) يعبر عن رؤية لتحقيق أرض (إسرائيل الكبرى) بشكل رسمي. هذا التحول يعكس انتقال الفكرة من مجرد حلم إلى سياسة توسعية تُبرر الاستيطان والاحتفاظ بالأراضي المحتلة.

في ضوء ذلك يستشرف المحور ثلاثة سيناريوهات مستقبلية محتملة: استمرار "الضم الزاحف" الذي يجعل حل الدولتين مستحيلاً، أو التصعيد الشامل الذي قد يؤدي إلى حرب إقليمية، أو الوصول إلى واقع "الدولة الواحدة" ثنائية القومية. هذا السيناريو الأخير يضع (إسرائيل) أمام مفارقة وجودية: إما التضحية بهويتها كدولة يهودية أو تكريس نظام فصل عنصري يواجه عزلة دولية متزايدة. وفي نهاية المطاف، فإن مستقبل المشروع يعتمد بشكل كبير على ديناميكية التفاعل بين الدعم الأمريكي المستمر وقدرة المقاومة الفلسطينية على إبقاء الصراع حياً.

في ضوء ما سبق قسم المحور الى الاتي:

اولاً: التحديات والمعوقات الوجودية للكيان (الإسرائيلي)

1- المقاومة الفلسطينية وتأثيرها على نظرية الأمن (الإسرائيلي)

رغم أن (إسرائيل) تفرض حصاراً شاملاً وتشن "حرب تنمية" على المجتمع الفلسطيني، إلا أن المقاومة المسلحة أثبتت قدرتها على تهديد عقيدة الأمن القومي (الإسرائيلي). لقد أظهرت المقاومة قدرتها على تطوير أنظمة صواريخ بعيدة المدى تهدد المدن (الإسرائيلية). وقد كانت "عملية طوفان الأقصى" في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 بمثابة صدمة هزت عقيدة الردع (الإسرائيلية)، وكشفت عن "حالة من الهشاشة" لم تكن متوقعة.

وعلى الرغم من التدمير الهائل الذي تسببت به (إسرائيل) في غزة على مستوى المجتمع والبنى التحتية، فإن المقاومة ارادت إحباط المشروع التوسعي، وللأسف استخدمت (إسرائيل) كل ذلك ذريعة لتسريع أجندتها. يستخدم القادة (الإسرائيليون) فكرة "التهديد الوجودي" لرفض حل الدولتين، ولتبرير الضم والسياسات القاسية ضد الفلسطينيين.

2- الوعي الدولي والقانوني: التحولات والملاحقات

تُعد شرعية المشروع التوسعي في تعارض مباشر مع القانون الدولي. يعتبر القانون الدولي الاحتلال والاستيطان (الإسرائيلي) "انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي"، حيث يرفض الاستحواذ على الأراضي بالقوة. وقد صدرت قرارات دولية عديدة تؤكد هذا الموقف، أبرزها قرار مجلس الأمن 2334 لعام 2016، الذي وصف المستوطنات بأنها "انتهاك صارخ" للقانون الدولي وليس لها أي "شرعية قانونية".

ومع ذلك، فإن غياب آلية إنفاذ حقيقية يقلل من التأثير العملي للقانون الدولي. لقد استخدمت الولايات المتحدة حق النقض في مجلس الأمن 42 مرة لحماية (إسرائيل). هذا الحماية الدبلوماسية تُمكن (إسرائيل) من تجاهل القرارات الدولية.

ولكن، هناك تحولات متزايدة في الرأي العام العالمي. بعد حرب 2023، تآكل التعاطف مع (إسرائيل) بشكل سريع في الغرب، وظهر تعاطف أكبر مع الفلسطينيين نسبة لحجم الدمار الذي لحق بهم. كما أن الملاحقات القضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية، التي أصدرت مذكرات اعتقال بحق قادة (إسرائيليين) بتهمة ارتكاب جرائم حرب، وحركات المقاطعة الأكاديمية وسحب الاستثمارات (BDS)، تمثل تحديات جديدة ومتنامية تهدد شرعية (إسرائيل) على المدى الطويل.

إن التحدي الحقيقي للمشروع التوسعي لا يكمن في القانون الرسمي وحده، بل في التحول التدريجي في الوعي الجمعي العالمي، والذي يتم دفعه من خلال حركات المقاطعة التي تكشف عن حقيقة النظام، وهذا يهدد شرعية (إسرائيل) وليس فقط سياساتها.

ثانياً: آفاق المستقبل وسيناريوهات الاستشراف

ان استشراف مصير "مشروع (إسرائيل) الكبرى" يجب أن يبدأ من إدراك أنّ المشروع اليوم لا يعود لمخطط جغرافي واحد بل يتكامل فيه بعدان: أيديولوجي-رمزي داخلي، وبراغماتي-استراتيجي خارجي. لذلك فإنّ السيناريوهات المستقبلية تتباين بين نماذج توسعية-إقليمية مباشرة، وتكريس نفوذ غير جغرافي (اقتصادي . أمني)، وإعادة توظيف رمزي داخلي. من بين المتغيّرات التي تحسم شكل المستقبل: مسار التطبيع العربي، شبكات الطاقة في شرق المتوسط ومنطقة الخليج، مدى تماسك التحالفات الأميركية والدولية، والصدام أو التهيئة بين (إسرائيل) والجمهورية الإسلامية الإيرانية.

بناءً على التحليل السابق للعوامل الدافعة والمعوقات، يمكن استشراف ثلاثة سيناريوهات رئيسية لمستقبل مشروع) إسرائيل الكبرى):

١.سيناريو استمرار الوضع الراهن: الضم الزاحف

يُرجح هذا السيناريو استمرار (إسرائيل) في سياستها الحالية المتمثلة في "الضم الزاحف" دون إعلان رسمي. ستواصل (إسرائيل) توسيع المستوطنات، والسيطرة على المزيد من الأراضي الفلسطينية، وتفتيت المدن عبر شق الطرق الاستيطانية، وسن التشريعات لشرعنة هذه الإجراءات. في هذا المسار، سيظل القانون الدولي عاجزاً عن وقف المشروع بسبب الحماية الدبلوماسية الأمريكية، وسيظل الموقفان الأوروبي والعربي منقسماً وغير حاسم. ستستمر المقاومة الفلسطينية على نطاق محدود، ولكنها لن تكون كافية لإجبار (إسرائيل) على التراجع عن أهدافها التوسعية. النتيجة الحتمية لهذا السيناريو هي أن فكرة "حل الدولتين" ستصبح غير قابلة للتطبيق عملياً، حيث ستُفقد فلسطين أي مقومات جغرافية لدولة مستقلة.

٢. سيناريو التصعيد الشامل (الانسداد)

قد يدفع فشل سيناريو "الضم الزاحف" في تحقيق الأهداف المرجوة، أو اندلاع انتفاضة فلسطينية واسعة النطاق، إلى تصعيد شامل. هذا السيناريو قد يؤدي إلى حرب إقليمية واسعة تشمل "محور المقاومة". إن مثل هذا التصعيد من شأنه أن يغير من طبيعة الصراع، ويفرض تحديات عسكرية غير مسبوقة على (إسرائيل). على الرغم من أن (إسرائيل) تمتلك قدرة عسكرية هائلة، إلا أن حرب غزة 2023 كشفت عن "حالة من الهشاشة" في عقيدتها الأمنية. قد يواجه هذا السيناريو مقاومة دولية أكبر، وقد تضطر الولايات المتحدة إلى إعادة النظر في دعمها غير المشروط إذا ما أصبحت الحرب تهديداً للاستقرار الإقليمي بشكل كامل.

بمعنى ان هذا يتمثل في عجز (إسرائيل) عن ترجمة فكرة "الأرض الكبرى" إلى مكاسب عملية، بفعل معوقات عسكرية وديموغرافية وسياسية، إذ يتصاعد فعل المقاومة ويتجدد الدعم الشعبي العربي، فيما تتجاوز تكاليف الضم منافعَه وسط ضغوط دولية وقضائية متزايدة. وتكون النتيجة حالة احتكاك متواصلة دون توسع جغرافي جوهري، مع تركيز (إسرائيل) على سياسات أمن الداخل وتخفيف التمدد الاستيطاني، والتراجع عن شعارات "التحقق الجغرافي" لصالح إدارة الواقع القائم، وهو مسار تُقاس مؤشراته بالانتفاضات والاحتجاجات الفلسطينية المتكررة، والحراك الدبلوماسي المناهض للضم، وتنامي عزلة (إسرائيل) الدولية، مع احتمال تراجع رجحانه إذا استمر ضعف التماسك العربي وتوسعت فرص التطبيع.

3- سيناريو "الدولة الواحدة": الواقع المُعاش

يُعد هذا السيناريو نتيجة منطقية وحتمية لفشل حل الدولتين واستمرار الضم. فبمواصلة (إسرائيل) ضم الأراضي، قد تجد نفسها في النهاية أمام واقع "الدولة الواحدة" ثنائية القومية، حيث يتواجد الفلسطينيون و(الإسرائيليون) تحت حكم واحد. يضع هذا السيناريو (إسرائيل) أمام مفارقة وجودية: إما أن تكون دولة ديمقراطية تمنح فيها الحقوق الكاملة لجميع السكان، مما يؤدي إلى فقدانها لهويتها كدولة "يهودية" في ظل التفوق الديموغرافي الفلسطيني، أو أن تُكرس نظام "فصل عنصري" (أبارتهايد) ضد السكان الفلسطينيين لضمان الهيمنة اليهودية. هذا الخيار الأخير من شأنه أن يواجه (إسرائيل) بعزلة دولية متزايدة ومقاطعة عالمية غير مسبوقة. إن هذه المفارقة هي التحدي الأكبر والأخطر الذي يواجه المشروع على المدى الطويل، حيث قد ينجح في تحقيق أهدافه الجغرافية على حساب فقدان أهدافه الأيديولوجية والوجودية.

٤- سيناريو (إسرائيل الكبرى) بالصيغة الاقتصادية-الأمنية (المرجّح المتوسّط):

يُرجَّح أن يُعاد إنتاج مشروع (إسرائيل الكبرى) بصيغة اقتصادية . أمنية تقوم على النفوذ عبر شبكات الطاقة، التكنولوجيا والاستخبارات، لا عبر ضمّ أراضٍ جديدة، بحيث تسعى (إسرائيل) إلى ترسيخ مركزيتها في تجارة الغاز وتكنولوجيات الأمن والشراكات الإقليمية، مدفوعة باتفاقيات التطبيع وتصدير الغاز والتعاون الخليجي . المصري. وتتمثل نتائجه في تحوّل (إسرائيل) إلى لاعب محوري في التجارة والطاقة الإقليمية وتعزيز شرعيتها، مع توسع شبكات التعاون الأمني . الاستخباري وتراجع خطط الضم المباشر، وهو مسار تُقاس مؤشراته بارتفاع صادرات الغاز، وتزايد المبادلات الاقتصادية والتكنولوجية، وتكثيف التعاون الأمني العلني والسري مع دول المنطقة. أمّا السيناريو الاخير، فيتمثل بالنجاح الاستثنائي والتحوّل الجيوسياسي عبر تسوية إقليمية أوسع (بما في ذلك تطبيع سعودي . أميركي مشروط) وتراجع الدور الإيراني، ما قد يفضي إلى موقع شبه هيمنة لـ(إسرائيل) في بعض القطاعات، من خلال اندماجها شبه الكامل في النظام الإقليمي عبر صفقات دفاعية ومشاريع بنى تحتية كبرى.

وتوافقات سياسية تحد من قدرة الفاعل الفلسطيني، وتقويض روافع المقاومة، وإعادة تعريف الشرعية الإقليمية لصالح معايير جديدة، وهو سيناريو تُقاس مؤشراته بإعلان التطبيع السعودي الرسمي، وتوقيع اتفاقيات أمنية واقتصادية واسعة، وبدء مشاريع مشتركة كبرى.

إن مشروع (إسرائيل الكبرى) ليس مجرد حلم أو وهم توراتي، بل هو سياسة متواصلة وفعالة يتم تنفيذها عبر آليات "الضم الزاحف"، مدفوعة بدوافع أيديولوجية وديموغرافية داخلية. لقد تحول المشروع من فكرة هامشية إلى استراتيجية حكومية معلنة في ظل صعود اليمين المتطرف، الذي يرى فيه الوسيلة لتحقيق الأمن والوجود الديموغرافي اليهودي في كامل فلسطين التاريخية.

إن قابلية هذا المشروع للتطبيق في المستقبل المنظور تعتمد بشكل حاسم على عاملين رئيسيين: استمرارية الدعم الأمريكي غير المشروط وقدرة المقاومة الفلسطينية على إبقاء الصراع حياً. فبينما يوفر الدعم الأمريكي الحصانة الدبلوماسية والعسكرية اللازمة للمضي قدماً في المشروع، فإن المقاومة الفلسطينية تمثل التهديد الوجودي الذي يمنع (إسرائيل) من تحقيق طموحاتها بسهولة. كما إن مستقبل المشروع يتوقف على ديناميكية التفاعل بين هذين العاملين المتعارضين. مع ذلك، تبقى الأحداث الأمنية المفاجئة (ضربات/عمليات في عواصم إقليمية) قادرة على قلب الطاولة بسرعة وإعادة تشكيل كل التوقعات.

نستنتج مما سبق الاتي:

1.من الجغرافيا إلى الشبكات، المشروع بصورته الكلاسيكية (من النيل إلى الفرات) لم يعد ممكنًا في ضوء التوازنات الإقليمية والديموغرافية، لكنه لم يُدفن أيديولوجيًا. الاستراتيجية الإسرائيلية الحالية تترجم (إسرائيل الكبرى) إلى شبكة مصالح تمتد عبر الغاز، التكنولوجيا، والاستخبارات، بدلاً من السيطرة المباشرة على الأرض.

2- إعادة تعريف الهيمنة، (إسرائيل) لم تعد تفكر بالهيمنة عبر الاحتلال المباشر، بل عبر جعل نفسها "المحور الذي لا غنى عنه" في بنية الاقتصاد والأمن الإقليمي. هذا يضمن لها نفوذًا طويل الأمد أقل كلفة، وأكثر قبولًا من قبل شركاء إقليميين ودوليين.

3- التطبيع كأداة استراتيجية، اتفاقيات التطبيع ليست مجرد ترتيبات دبلوماسية، بل هي "أداة استراتيجية" لإعادة هندسة (الشرق الأوسط). عبرها، تحاول (إسرائيل) خلق نظام إقليمي جديد تكون فيه لاعبًا مركزيًا، مع تحييد البعد الفلسطيني وتهميشه.

4- القيود الإقليمية البنيوية، رغم النجاحات الاقتصادية والأمنية، **يظل المشروع مقيّدًا بعوامل كبرى:**

- **المقاومة الفلسطينية التي تمنع استقرار السيطرة الميدانية.**
- **الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي تفرض كلفة ردع مستمرة.**
- **المواقف الشعبية العربية الرافضة للتطبيع، والتي قد تتحول إلى ضغوط على الأنظمة في أوقات الأزمات.**

5- البُعد الرمزي الداخلي، خطاب (إسرائيل الكبرى) ما زال يُستخدم لتعبئة الداخل، خصوصًا من قبل التيارات الدينية-القومية. حتى وإن لم يتحقق جغرافيًا، يبقى وسيلة لتثبيت شرعية الحكومات اليمينية وإبقاء المجتمع متماسكًا خلف فكرة "الوعد التاريخي".

6- ارتباط المصير بالولايات المتحدة، مستقبل المشروع مرتبط بمدى بقاء الدعم الأميركي. أي تراجع في الالتزام الأميركي (بالشرق الأوسط)، أو تحوّل موازين القوى لصالح الصين وروسيا، سيجعل (إسرائيل الكبرى) مجرّد أداة رمزية، بلا ترجمة عملية.

في ضوء ما سبق توصي الدراسة بتوجيه التحليل المستقبلي نحو المؤشرات التالية:

1. **مراقبة "الضم الزاحف":** يجب التركيز على تحليل آليات الضم غير المعلنة، مثل السيطرة على الموارد الحيوية، وسن التشريعات الداخلية، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة للمراقبة والتحكم الديموغرافي.
2. **تحولات الرأي العام:** من الضروري متابعة التحولات في الوعي الجمعي العالمي، خاصة في الغرب، حيث يمثل تآكل التعاطف مع (إسرائيل) وتنامي حركات المقاطعة تهديداً متزايداً لشرعيتها على المدى الطويل.
3. **ديناميكيات المقاومة:** يجب دراسة كيفية تأثير المقاومة الفلسطينية على عقيدة الأمن (الإسرائيلي)، وكيف يمكن أن تؤدي إلى تغييرات في السياسات (الإسرائيلية) أو دفعها نحو خيارات التصعيد.

وأخيرا: يُمكن القول إن مشروع (إسرائيل الكبرى) لا يواجه تحديات بسيطة، بل يواجه معضلة وجودية عميقة: ففي سعيه لتحقيق أقصى اتساع جغرافي، قد يجد نفسه مضطراً للتخلي عن هويته الديمقراطية، أو تكريس نظام فصل عنصري لا يمكن الدفاع عنه أمام العالم.

المصادر:

1.إيليا زريق، الديموغرافيا والترانسفير: طريق (إسرائيل) إلى اللامكان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
palestine-studies.org/إيليا_زريق

2. منظمة العفو الدولية، (إسرائيل)/الأراضي الفلسطينية المحتلة: السلطات الإسرائيلية تستخدم تكنولوجيا التعرّف على الوجه لترسيخ نظام الفصل العنصري amnesty.org/israel-opt

٣. جمعية حقوق المواطن في (إسرائيل)، وسائل التعقّب التكنولوجية في المناطق المحتلة.
acri.org.il/384

٤. POICA، سيطرة من تحت الأرض: بواقع 108 أمرا عسكريا على مياه الفلسطينيين.
poica.org/2025/08

٥. بتسيلم، تجفيف: سياسة التعطيش الإسرائيلية في الضفة الغربية.
btselem.org/202305

٦. المركز الديمقراطي العربي، الصراع الفلسطيني (الإسرائيلي): تحليل زمني لحروب غزة.
democraticac.de/104040

٧. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الحرب (الإسرائيلية) على قطاع غزة.
dohainstitute.org/gaza-war

٨. موقع الخنادق، المقاومة المسلحة لفلسطيني 48 بوابة الانتفاضة الشاملة.
alkhanadeq.com/557

٩. المركز الديمقراطي العربي، الحرب الإسرائيلية على غزة 2023 وانعكاساتها على احتمالات التهجير.
democraticac.de/102080

١٠. الأمم المتحدة، Study on the Legality of the Israeli Occupation.
un.org/ceirpp-study2023

١١. مجلة جامعة فلسطين، المستوطنات (الإسرائيلية) ومدى انتهاكها للقانون الدولي الإنساني.
journal.pass.ps/226

١٢. مركز الجزيرة للدراسات، تحولات الرأي العام الغربي في سياق حرب غزة.
studies.aljazeera.net/5794

١٣. Middle East Online، تحول الموقف الأسترالي تجاه غزة.
middle-east-online.com/gaza-australia

استنتاجات الدراسة:

1- في ظل سياسات نتنياهو يبدوا أن المشروع الصهيوني منذ بدايته لم يكن مجرد محاولة لحل المسألة اليهودية أو حماية اليهود من الاضطهاد بل كان مشروعاً استعمارياً توسعياً يتجاوز حدود فلسطين، ولا يمكن اعتباره مشروعاً سياسياً بحتاً فالبعد الديني التاريخي، والوجودي حاضر بقوة في خطابات الساسة والحاخامات قبل حتى تأسيس (إسرائيل)، من اجل تأسيس دولة (إسرائيلية) كبيرة

2- يعتبر هاجس الأمن أحد أهم المحركات وراء الدعوة إلى إحياء مشروع (إسرائيل) الكبرى انطلاقا من نظرية العمق الاستراتيجي الذي تعاني منه (إسرائيل).

3- على الرغم من ان اغلب المواقف الاقليمية سواء كانت عربية ام غير عربية واغلب المواقف الدولية رافضة لمشروع (اسرائيل الكبرى) غير انها على الاغلب مواقف غير حاسمة وغير قادرة على اجهاضه ما دامت تفتقر للقوة المادية وبالأخص العسكرية منها التي تستطيع منع تنفيذ هكذا مشروع توسعي، لا سيما ان الموقف الامريكي وهو الاهم لا يعارض هذا المشروع على الرغم من عدم التحمس له مما يعني ان لا وجود لقوة قادرة على لجم اطماع هذا الكيان في الوقت الحالي.

4- ان مشروع (إسرائيل) الكبرى لا يسير بشكل خطي وحتمي، فقد ينفذ وقد لا يمكن تنفيذه على الارض لكن (إسرائيل) تبحث دائما عن صيغ مختلفة للهيمنة او اعادة تعريفها إعادة تعريف الهيمنة، فهي مثلا لا تشترط تنفيذ الهيمنة عبر الاحتلال المباشر للأراضي، بل عبر جعل نفسها "المحور الذي لا غنى عنه" في بنية الاقتصاد والأمن الإقليمي. هذا يضمن لها نفوذًا طويل الأمد أقل كلفة، وأكثر قبولًا من قبل شركاء إقليميين ودوليين، فضلا عن توظيف التطبيع كأداة استراتيجية، فاتفاقيات التطبيع ليست مجرد ترتيبات دبلوماسية، بل هي "أداة استراتيجية" لإعادة هندسة (الشرق الأوسط). عبرها، تحاول (إسرائيل) خلق نظام إقليمي جديد تكون فيه لاعبًا مركزيًا، مع تحييد البعد الفلسطيني وتهميشه.